جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم التاريخ

رسالة ماجستير بعنوان

الأزمات المالية في شرق الأردن

(١٩٢١ـ ١٩٤٦م)

Financial Crises in East Jordan

(1921-1946)

إعداد الطالب

أحمد خالد محمود المزيد

إشراف الدكتور

أحمد الجوارنة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في تخصص تاريخ حديث ومعاصر

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٤

تعهد وإقرار

أنا الطالب أحمد المزيد الموقع أدناه، أقر بأن جميع المعلومات الواردة في رسالة الماجستير بعنوان "**الأزمات المالية في شرق الأردن (١٩٢١- ١٩٤٦م)**"، بإشراف الدكتور أحمد الجوارنة، من إنتاجي الشخصي خلال دراستي في جامعة اليرموك، وأتحمل كافة المسؤوليات المترتبة على ذلك في حال ثبوت عكس ذلك. كما وأفوض الجامعة حق تصوير الرسالة كلياً أو جزئياً وذلك لغايات البحث العلمي والتبادل مع المؤسسات التعليمية والبحثية والجامعات.

الإسم: أحمد خالد محمود المزيد

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (الأزمات المالية في شرق الأردن (١٩٢١- ١٩٤٦م)) وأجيزت بتاريخ ١٤ / ٥ /٢٠١٤.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
أ.د. احمد محمد الجوازنة..	مشرفاً
أ.د. عبدالمجيد زيد الشناق..	عضواً
د. عمر صالح العمري...	عضواً

الإهداء

إلى روح جدي الذي غرس في نفوسنا حب العلم والعلماء

الى روح جدتي التي علمتنا إن لا مستحيل مع الإصرار

والدي ووالدتي فخرا وعزا

إخواني وأخواتي سندا وذخرا

ابنتي رامـــا التي منحتني الابتسامة

صديقي الأستاذ عمر محمود العجلوني الذي أحب العلم والعلماء

الأصدقاء الأوفياء الذين كان لهم أثرا كبيرا وواضحا في تشجيعي لانجاز هذا العمل لهولاء جميعا كل الحب والتقدير

الباحث

فهرس المحتويات

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع الازمة المالية التي واجهت حكومات شرق الاردن ١٩٢١-١٩٤٦م.

فقد بدأ الباحث بعرض تاريخي بسيط لما كانت عليه هذه البلاد منذ فجر التاريخ ومحاولة القوى القديمة السيطرة على هذا البلد لما له من اهمية استراتيجية من حيث الموقع ثم تعرضت لما كان عليه الاردن ابان الحكم الاسلامي في عصوره الاولى ثم ابان الحكم التركي الى ان قامت الحرب العالمية الاولى ومحاولة الشريف حسين بن علي التخلص من تسلط الاتراك لنيل الحرية والاستقلال حسب وعود بريطانيا له وللعرب ولكن سرعان ما تخلصت البلاد من ظلم الاتراك حتى وقعت في قبضة المستعمرين الجدد من بريطانين وفرنسيين حسب اتفاقية سايكس بيكو التي وقعت بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩١٦م حيث تقاسمت تلك الدولتان تركية الدولة العثمانية ثم تعرضت لمحاولات العرب الافلات من تلك الاتفاقيات باقامة عيانات عربية لتحافظ على حقوق العرب ومنها قيام بعض القوى الوطنية للدعوة لعقد المؤتمر السوري العام في سنة ١٩٢١م حيث اعلن المؤتمر استقلال سوريا الطبيعية ووحدتها وبايع فيصل بن الحسين بن علي ملكا دستوريا عليها ولكن قؤى الشد والاستعمار عقدت مؤتمرا دوليا بين دول الحلفاء في سان ريمو بعد المؤتمر السوري من شهر ونصف لتعلن نوايا الغرب بعدم موافقتهم على قيام المملكة العربية في سوريا الطبيعية وتقسيمها مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا وتم لهم ذلك بخروج الملك فيصل من سوريا بعد معركة ميسلون ومحاولة الشريف حسين بن علي استعادة ملك ولده في سوريا عندما ارسل الامير عبدالله بن الحسين لتجميع القوى الوطنية في بلاد الشام واسترداد الحقوق المسلوبة فتنادت القوى الوطنية للقاء الامير عبدالله بن الحسين في معان وطلبوا منه القدوم الى عمان لتاسيس نواه لتحرير سوريا من الفرنسيين فاستجاب لطلبهم وسافر الى عمان ووصلها في ١٩٢١/٣/٢م وكان باستقباله زعماء

العشائر الاردنية التي كانت ترى انه المنقذ لهذه البلاد من كيد اعداء الامة وانه سيكون المخلص لبلاد الشام من الاستعمار الجديد الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على اهالي البلاد رغما عنهم فرات بريطانيا ان التفاق القوى الوطنية حول الامير عبدالله بن الحسين خطرا على وجودها في المنطقة فرات انه لا بد من استرضاء العرب وذلك بدعوة الملك فيصل بن الحسين لزيارة لندن وهناك عرضت عليه حلولا سياسية تضمنت الاعتراف باستقلال العرب في العراق وشرقي الاردن الامر الذي دعا الملك فيصل ان يتصل بابيه الملك حسين واخيه الامير عبدالله ليطلب منهما عدم القيام باية اجراءات عسكرية في شرقي الاردن حتى يتم مباحثاته مع بريطانيا ثم تلقى الامير عبدالله بن الحسين رسالة من والده يطلب منه ان يقابل السيد وستون شرشل وزير المستعمرات البريطانية في القدس وتلقى الامير دعوة من هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين بدعوة لمقابلة المستر ونستون تشرشل وتوجه الامير عبدالله ومعه مجموعة من الشخصيات الوطنية السورية والفلسطينية الى القدس واجتمعوا مع المستر تشرشل وزيرالمستعمرات البريطانية بمؤتمر سمي مؤتمر القدس في الفترة الواقعة ما بين ٢٨ الى ١٩٢١/٣/٣٠م وانتهى المؤتمر بالاتفاق على امور عدة تؤدي الى اقامة حكومة وطنية في شرقي الاردن وقبل الامير بذلك واعتقادا منه القبول بالقليل خير من خسارة الكل لان الظروف المحيطة لا تساعد على التعنت بالمطالب وذلك لضعف العرب وقوة المستعمرين الجدد اما الموقف الصهيوني في اقامة الامارة في شرقي الاردن فقد كان واضحا وذلك من خلال المؤتمر الصهيوني الثاني عشر في كارلسبار عام ١٩٢١م وانتهى المؤتمر الى قرار ان منطقة شرقي الاردن سوف تكون في منطقة الانتداب البريطاني.

وقد تناول الباحث حقيقة الأزمة وأثارها حيث عرض الباحث إلى بداية نشوء الإمارة عام ١٩٢١م واتخاذ عمان عاصمة للإمارة مما أدى إلى ازدياد عدد سكانها واتساع مساحتها بشكل متسارع بسبب الهجرات المتتالية إليها من الحجاز وسورية وفلسطين علاوة على الهجرات الداخلية

بحثا عن الرزق والمناصب الحكومية وغيرها مما جعل بريطانيا تعلن رسميا في اجتماع لهيئة الأمم المتحدة أنها تعترف بتطور شرقي الأردن وعلى رأسها عمان مما يؤهلها للاستقلال ورفع الانتداب البريطاني عنها وتعترف بالأردن بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة وتعرض الباحث في هذا الفصل إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية وذكر أن إمارة شرق الأردن تعرضت لمجموعة من العوامل ساهمت في بلورة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ذلك حرص الأردن على التعامل مع بريطانيا سياسيا لتحقيق الوحدة مع سوريا والعراق وتعرض الباحث إلى محدودية الموارد والظروف المناخية القاسية التي كانت تمر بها البلاد مما جعل التطور الاقتصادي بطيئا وكذلك الإجراءات التي اتخذت من أجل مواجهة تبعات الحرب العالمية الثانية مما جعل الأردن يعتمد على مصادر التمويل الخارجي كالمساعدات والقروض الخارجية وذكر الباحث أن اعتماد الأردن على الزراعة جعله يتأثر سلبا نتيجة عدم نزول الأمطار بانتظام أما التعليم فكان يهدف إلى تلبية حاجات السوق المحلي وعانى القطاع الصحي من المصاعب بسبب الظروف المادية الصعبة وقلة موارد الدولة مما جعل الكوادر الطبية قليلة الأمر الذي حال دون تقدم هذا القطاع وتعرض الباحث إلى الوضع السياسي منذ أن كانت مراسلات الشريف حسين مكماهون إلى قيام الثورة العربية الكبرى ومساعدة بريطانيا للشريف في ذلك على أمل الحصول على الاستقلال ومن ثم نكوث بريطانيا بوعدها للشريف وتطرق إلى نشوء جمعيات العربية التي كانت تهدف إلى حراك سياسي يؤدي إلى وحدة الأقطار العربية ومنها البلاد التي تقع ضمن سوريا الكبرى وتعرض الباحث إلى الوضع الاقتصادي للبلاد العربية ابان الحكم التركي والضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومة العثمانية على أبناء الأمة.

الفصل التمهيدي

تمهيد

شهد الأردن منذ بدء الحضارة الإنسانية من حيث الموقع سمات مميزة وأهمية غير عادية، حيث تنافس الكنعانيون والبابليون والفرس والصليبيون وغيرهم على إخضاعه والسيطرة عليه في عهود مختلفة ثم قدر له أن يشهد دعوة أنبياء العهد القديم وتعاليمهم، وعند ظهور الإسلام كانت هذه البلاد المكان الذي انطلقت إليه جيوش الفتح الإسلامي من شبه الجزيرة العربية، فالتقى العرب بالروم في معارك ضارية كان آخرها معركة اليرموك حيث هزم الروم هزيمة ساحقة وصارت البلاد جميعها تحت حكم العرب المسلمين.

طبعت بلاد الأردن بالطابع الإسلامي وازدهرت وذلك حتى عام ١٥١٦م حيث بسط الأتراك العثمانيون سلطانهم على الجزيرة العربية وسوريا والعراق وشمال إفريقيا، وهكذا وبعد ضم سوريا الى الدولة العثمانية أصبح الأردن جزءاً من الإمبراطورية العثمانية[1].

اعترت الاردن فترة من الركود امتدت طيلة حكم العثمانيين الذي امتد أربعمائة عام، وكان جل اهتمام العثمانيين منصباً على حماية الطرق التي تسلكها قوافل الحجاج في طريقها إلى مكة والمدينة خوفاً من اعتداء القبائل[2] التي تعيش في الصحراء وتزويد تلك القوافل بالطعام والماء ومن أجل هذا بنى العثمانيون عدداً من القلاع مثل قصر الضبع، قصر القطرانة، وقلعة الحسا لكنهم مع ذلك لم يتمكنوا من توفير الحماية اللازمة للقوافل بسبب ضعفهم، وبقي البدو سادة الصحراء دون منازع ولم تتأثر سيادتهم تلك بعامل الزمن وتغير الحكام، وقد عانى الأردن من الإهمال الذي أصاب تطور بنيته التحتية في العهد

---

[1] ماضي، منيب (١٩٥٩)، سليمان الموسى – تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان ، ط١، ص٢٢.

[2] الشرعة، إبراهيم (٢٠٠٢)، موقف القبائل البدوية من قافلة الحج الشامي في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد٢٩، ص٣١٩-٣٤٩.

العثماني وكان ذلك على سبيل المثال في الأعمال الإنشائية للدولة العثمانية والتي كانت تقام اذا كانت ذات مدلول ديني فقط وبناءً على هذا شيدت قصر القطرانة لأنه يحمي قوافل الحجاج، أما معظم المدارس والمستشفيات والحمامات والآبار ودور الأيتام فبقيت مهملة، وكان من أهم الأعمال والمشاريع الانشائية في ذلك الوقت مشروع إنشاء خط سكة حديد الحجاز الذي بدأ من دمشق حتى المدينة المنورة والذي أنشئ عام ١٩٠٨م [٣].

وعند قيام الحرب العالمية الأولى واستيلاء جمعية الإتحاد والترقي على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية ومحاولات رجالات الحكم الجديد اتباع سياسة عنصرية تقوم على تتريك العرب والضغط عليهم ووضع الحواجز أمام مطالبهم العادلة بالحصول على حقوقهم في الدولة.

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب في تشرين الثاني ١٩١٤ تخوف العرب على مصيرهم، وكان الشريف حسين بن علي أمير الحجاز أكبر الزعماء العرب في ذلك الوقت فطلب من الأتراك أن يستجيبوا لمطالب العرب، ولكن زعماء الإتحاد والترقي أهملوا الاستجابة لمطاب الحسين واستمروا في خططهم واستبدادهم الذي بلغ ذروته مع نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، فاتصل الزعماء القوميون العرب بالشريف حسين بن علي وبايعوه بالزعامة طالبين منه أن يعلن الثورة ويتولى قيادتهم ليحقق الحرية والاستقلال للبلاد العربية فأعلنت الثورة في الحجاز في حزيران (١٩١٦م) واستولى العرب على جميع المواقع التركية فيما عدا المدينة المنورة [٤].

---

[٣] العمري، صبحي ، ميسلون (١٩٣٩)، أوراق الثورة العربية الكبرى ، مطبعة ابن زيدون، ص٣٤.

[٤] العمري (١٩٣٩)، مرجع سابق، ص٣٧.

إن وصول القوات العربية الى العقبة في ٦ تموز ١٩١٧ نبه الحلفاء الى أهمية قوات الثورة والدور المنتظر منها فوجهوا اهتماماً خاصاً لها تمثل في الدعم المادي لقوات الثورة وإرسال القوات العسكرية والطائرات لإسناد عملياتها فوق المسرح الأردني[٥].

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، فقسمت منطقة بلاد الشام والعراق مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا النفوذ على الأراضي التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية في إطار اتفاقيات "سايكس بيكو" التي وقعت بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩١٦م، التي كانت تضم ما كان سمي في ذلك الوقت "شرق الأردن" التي خضعت للنفوذ البريطاني، وقد ترافق ذلك مع وصول قوات الثورة العربية الكبرى التي كان يقودها الشريف الحسين بن علي التي انطلقت من مكة بالتنسيق مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية. وفي عام ١٩٢١م قام الأمير عبدالله الأول بن الحسين بتأسيس إمارة شرق الأردن في إطار الانتداب البريطاني، واستمر ذلك حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٦م حيث اعترفت بريطانيا بالأردن كدولة مستقلة مع الإبقاء على معاهدة تنظم العلاقات بين الأردن وبريطانيا، وأعلن استقلال الدولة في ٢٥من آيار ١٩٤٦م، وأعلنت المملكة الأردنية الهاشمية" في ذلك الوقت. وبعد قيام الكيان الإسرائيلي في عام ١٩٤٨م على جزء من أرض فلسطين بأشهر قليلة تم ضم الضفة الغربية إلى المملكة، وقامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية في حرب حزيران عام ١٩٦٧ إلى جانب سيناء وقطاع غزة وهضبة الجولان[٦].

وسوف نحاول في هذه الدراسة استعراض الأحوال الداخلية والخارجية لإمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦، وبيان الأوضاع الاقتصادية بشكل عام والأزمات المالية في تلك الفترة بشكل خاص.

---

[٥] العدروس، سيد علي (١٩٨٢)، الجيش العربي الهاشمي، ترجمة العقيد الركن عبد العزيز المعايطة، ص٥١.

[٦] العدروس، مرجع سابق، ص٥٣.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي:

تسهم الدراسة في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي في عهد الامارة للتعرف على واقع الازمة المالية التي واجهت حكومات شرق الاردن في عهد الامارة (١٩٢١- ١٩٤٦م) مع بيان أدوار المؤسسات والأجهزة الحكومية والمجتمع المدني للحد من هذه الازمة، وكذلك من أجل إعطاء دفعة قوية لهذه المفاهيم بغية تحقيق الاستقرار السياسي وتوفر الدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن العربي للاطلاع على حيثيات الازمة المالية في عهد الامارة. كما ترجع أهمية الموضوع إلى عدم دراسته من قبل بشكل مفصل وموسع من قبل أي من الباحثين، اضافة الى ان الدراسات السابقة لم تقدم تفاصيل دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية زمن الإمارة بل ورد مقتضبا لعدم وجود احصاءات مالية دقيقة برسم حقيقية الواقع الاقتصادي آنذاك.

مشكلة الدراسة:

إن الحديث عن الثورة العربية الكبرى يرتبط بالمسار التاريخي للأمة العربية، كما يتناول انعطاف هذا المسار عمّا كان عليه طيلة الأربعة قرون الماضية، حيث كانت الأمة العربية تعيش أشبه ما يكون بحياة التابع للسيد ذاق فيها العرب ألوان الذل والفقر والاستعباد وخيم عليهم الظلام والجهل، لقد نجح الحكم العثماني في وضع العرب وبلادهم في فترة صعيبة عليهم، وكأن الأمة العربية وقفت مكانها دون حراك في الوقت الذي كانت فيه تتحرك بقية الشعوب والأمم بسرعة مذهلة نحو التقدم العلمي والتطور الإجتماعي بكل معانيه.

ونظراً لتلك الأوضاع القاسية فقد ظهرت بواعث وأسباب الثورة العربية الكبرى وبدأت هذه البواعث تتفاعل في نفوس العرب من مفكرين ومثقفين وسياسيين، ومن هذه الدوافع ما كان قومياً نتيجة لسياسة

التتريك في اللغة والحكم والإدارة وسوء الأحوال الثقافية والاقتصادية في الولايات العربية وهو محور دراستنا وبالأخص الأزمات المالية التي مرت على إمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما واقع الأزمات المالية في شرق الأردن؟ وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١. ماهي الأسباب التي ادت إلى إفراز هذه الأزمة؟

٢. ما هي الآليات التي اعتمدت لمواجهتها؟

٣. هل نجحت هذه الآليات في الحد منها، أم أنها بقيت في وضع عضال؟

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتركز على عهد الامارة حسب حدود الدراسة المبينة لاحقاً وتهدف الى:

١. التعرف على واقع الازمة المالية التي واجهت حكومات شرق الاردن ١٩٢١-١٩٤٦م.

٢. تحديد مفهوم الازمة المالية التي واجهت حكومات شرق الاردن في اطاريها النظري والعملي للفترة ١٩٢١-١٩٤٦م.

٣. التعرف على آليات التفاعل والتعامل مع الازمة المالية التي واجهت حكومات شرق الاردن والقرارات السياسية التي اتخذت بهذا الشأن .

٤. ابراز اثر الازمة المالية التي واجهت حكومات شرق الاردن على السياستين الداخلية والخارجية لحكومات امارة شرق الاردن .

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة بين ١٩٢١-١٩٤٦ م.

الحدود المكانية: عهد الامارة

الحدود البشرية: شعب عهد الامارة

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

يتضح من بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أنها ركزت على الثورة العربية الكبرى ومرحلة تأسيس الإمارة، ولم يجد الباحث على حد علمه بوجود دراسة عن الأزمات المالية في إمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م.

الفصل الاول: امارة شرق الاردن (١٩٢١-١٩٤٦)

تمهيد

المبحث الاول: الاردن قبل عهد الامارة.

المبحث الثاني: عهد الحكومات المحلية.

المبحث الثالث: تاسيس امارة شرق الاردن.

المبحث الرابع : الجيش العربي .

المبحث الخامس: الحكومات الاردنية ١٩٢١/ ١٩٤٦م.

المبحث السادس: عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١/ ١٩٤٦م.

المبحث السابع: المعاهدة البريطانية الاردنية ١٩٢٨م.

الفصل الاول

امارة شرق الاردن (١٩٢١-١٩٤٦م)

تعرض المجتمع الأردني لكثير من التغيرات الديمقراطية القسرية منها والطوعية والتقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أدت إلى حدوث تغيرات في تشكيلة المجتمع وتفاوتات في المستويات الاجتماعية على كافة الشرائح الاجتماعية وضمن الشريحة الاجتماعية الواحدة.

لقد كان الأردن في بداية القرن الماضي وخلال بدايات عهد الإمارة بلدا ذا سمة رعوية زراعية، يعتمد في زراعته على الطرق البدائية البسيطة على يد فلاحين أميين أو شبه أميين، يحرثون الأرض ويزرعونها بطرق بدائية متخلفة، أما بقية سكان شرق الأردن فكانت ذا طابع بدوي يعمل أهلها في تربية الماشية يرتحلون بها من مكان إلى آخر، ولم يوجد مدن في شرق الأردن يزيد عددها على عشرة آلاف نسمة إلا السلط حيث كان عدد سكانها ٢٠ ألف نسمة، يمتهنون بعض الأعمال التجارية البسيطة والخدمية، ولم يوجد بها صناعة بالمفهوم الواسع للصناعة؛ بل كان هناك صناعات وحرف يدوية لسد الحاجات المحلية للسكان منها: مطاحن الحبوب اليدوية ومعاصر الزيتون البدائية وصناعة النسيج اليدوية وغيرها، وبقي الحال إلى أن صدر قانون رخص الصناعات والمهن لعام ١٩٣٤، حيث مهد الطريق إلى زيادة عدد الشركات التي تأسست في نهاية عهد الإمارة ١٩٤٠ – ١٩٤٥ إلى (٨٣) شركة بينها ثلاث شركات صناعية[٧].

---

[٧] محافظة، محمد أحمد (١٩٩٠)، **إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦م)**، دار الفرقان، عمان، ص٢٥٥.

أما موارد الدولة فكانت محدودة، جلها من حكومة الانتداب البريطاني، لم تكد تكفي رواتب القادة والموظفين الذين يديرون شؤون الدولة و كانت تصرف بما يتناسب والمتطلبات الأمنية لدولة الانتداب البريطاني.

أما المصادر المائية فلم تكن مستغلة والمعادن غير معروفة، وذلك لعدم وجود الموارد المالية والأيدي العاملة الفنية المدربة لاستغلالها.

أما المجتمع فهو تقليدي محافظ يتكون من سكان (الريف، والبادية، والمدينة) يعيش جله في الريف، حيث شكل سكان الريف الأردني في عام ١٩٢٢ ما نسبته (٤٦%) من سكان إمارة شرق الأردن، ارتفع إلى (٦٥%) عام ١٩٤٣ وهؤلاء السكان متأثرون بشكل كبير بحياة البداوة[٨].

ولم يوجد في القرية الأردنية في عهد الإمارة طبقات اجتماعية، لأن انتاجية الارض جعلت الفوارق بين سكان القرية ضئيلة، مع هذا فالمزارع أعلى مرتبة من الحرفي في القرية، وأن الذي يعزز نفوذ الشخص في القرية هو الملكية الواسعة للارض وعدد أفراد عشيرته والمزايا الشخصية التي يتمتع بها شيخ العشيرة.

أما القسم الثاني من السكان فهم سكان البادية حيث كانوا يشكلون عام ١٩٢٢ مانسبته (٤٥،٦ %) من مجموع السكان، نقص هذا العدد عام ١٩٤٦ إلى (٢٢,٨ %) من مجموع السكان.

والقسم الثالث هم سكان المدن حيث كانوا لا يشكلون سوى (٨,٤%) من عدد سكان شرق الأردن عام ١٩٢٢، تزايد عددهم في اعتقادي على حساب سكان البادية، حيث حدث تطور اجتماعي هو انتقال

---

[٨] محافظة، محمد أحمد (١٩٩٠)، **إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦م)**، دار الفرقان، عمان، ص٢٥٢-٢٥٣.

بعض سكان البادية إلى الريف وانتقال بعض سكان الريف إلى المدن الأردنية في ذلك الوقت إلى عمان واربد والكرك وغيرها من المدن الأردنية.

وقد انقسم سكان المدن إلى مجموعتين على أساس التباين الاقتصادي والاجتماعي الأولى قليلة العدد تتألف من الملاكين والتجار والموظفين المدنيين والعسكريين ورجال الدين، والثانية تضم أغلبية سكان المدن وهم مجموعة من الحرفيين وصغار التجار والعمال، وسكان المدن أكثر شرائح المجتمع الأردني تعرضا للمؤثرات الحضارية، وسكانها أنفسهم كانوا عرضة لعوامل التأثير في الأوساط المجاورة لهم. وقد كانت غالبية سكان شرق الأردن من العرب، تعيش بينهم أقلية من غير العرب أهمها الأقلية الشركسية والشيشانية، وغالبية سكان شرق الأردن في عهد الإمارة يدينون بالإسلام على المذهب السني.

أما المستوى الصحي فكان متدنيا، حيث كانت الأمراض السارية تعصف بالبلاد والعباد، فعدد الأطباء لم يكن يتجاوز أصابع اليد الواحدة، والخدمات الطبية التي تقدم للمرضى لا تتجاوز مرحلة الإسعافات الأولية، أما العمليات الجراحية والتحاليل المخبرية فهي بدائية، فقد بلغ عدد الأطباء في العام ١٩٢٦- ١٩٢٧ في الإدارة الصحية (١٠ أطباء)، وصيدلي واحد، وعشرة ممرضين، ارتفع العدد عام ١٩٣٩- ١٩٤٠ إلى (١٥) طبيبا و (٢) صيدلي و(٧) ممرض[٩].

ويعود تدني مستوى الخدمات التي تقدمها دائرة الصحة العامة في عهد الإمارة إلى ضعف الإمكانات وقلة عدد الأطباء الذين يمارسون العمل.

---

[٩] محافظة، محمد أحمد (١٩٩٠)، **إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦م)**، دار الفرقان، عمان، ص٢٨٠.

المبحث الاول: الأردن قبل عهد الإمارة:

تعود جذور الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في الأردن والتي عرفت سابقاً باسم شرقي الأردن "شرق النهر" إلى فترة الحكم العثماني باعتبارها جزء من بلاد الشام وفي أواخر العهد العثماني وتحديداً في عام ١٩٠٨ مثلت شرق الأردن بنائب في مجلس المبعوثان ضمن ولاية سوريا، حيث مثل المنطقة عن لواء الكرك في الجنوب ولواء الطيبة في الشمال وبعد انتهاء الحكم العثماني وباعتبار شرقي الأردن جزء لا يتجزأ من الدولة السورية التي أعلنها الأمير فيصل بن الحسين شاركت الأردن في المؤتمر العام الذي عقده الأمير فيصل عام ١٩١٩ لتدارس وضع دستور للدولة وكذلك المشاركة في الانتخابات التي تم بموجبها انتخاب أعضاء المؤتمر ومثل الأردن فيها عشرة أعضاء منتخبين باستثناء الشمال الأردني وركزت قرارات المؤتمر على الاستقلال ووحدة سوريا والاتحاد مع العراق وشاركت الأردن بالمؤتمر الثاني "المؤتمر السوري العام" أيضا الذي عقد في سنة ١٩٢٠م، ولكن لم يكتب لهذا المؤتمر النجاح بسبب البدء بتنفيذ معاهدة ((سايكس بيكو)) من قبل بريطانيا وفرنسا لتصبح سوريا تحت الانتداب الفرنسي بعد معركة ميسلون(١٩٢٠/٧/٢٣) وسقوط الحكومة العربية التي أسسها الملك فيصل (حيث طلبت القوات الفرنسية منه المغادرة، فغادر إلى درعا ثم إلى شرق الأردن ثم واصل المساعي السياسية في أوروبا) اما شرقي الأردن فقد وقعت تحت النفوذ الإنجليزي بعد أن أوعزت الحكومة البريطانية لمندوبها السامي في فلسطين هربرت صموئيل التوجه نحو شرق الأردن لامتلاك زمام المبادرة حيث قامت بتشكيل حكومتين محليتين الأولى في الكرك والأخرى في عمان وتم تشكيل حكومة ثالثة فيما بعد في الطيبة تضم كافة مناطق شمال الأردن وأصبح الأردن يخضع للانتداب البريطاني بناءً على الاتفاق السابق مع الفرنسيين في عام ١٩١٦[١٠].

---

[١٠] الربابعة، أحمد وحموده،أحمد (١٩٩١)، **السكان والحياة الاجتماعية**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ص٤٧.

المبحث الثاني: عهد الحكومات المحلية:

لم تكن الحكومات المحلية وليدة صدفة أو أمر رفاهي بقدر الضرورة لوجود كيان يتولى شؤون الحكم في شرقي الأردن. في ١٩٢٠/٨/٢١م اجتمع المندوب السامي هربرت صموئيل (الذي تم تعيينه في حزيران ١٩٢٠) أول حاكم مدني بريطاني لفلسطين مع زعماء شرقي الأردن (زعماء الكرك وعمان وعجلون والسلط والطفيلة وولاية الطيبة) في السلط، حيث خلص المجتمعون إلى تأسيس الحكومات الآنفة الذكر مع وجود عدد من ٤ إلى ٥ ضباط سياسيين، وقد كان السبب في تعدد الحكومات المحلية هو (صعوبة المواصلات والخصومات بين القبائل)، وتم تشكيل الحكومات في مدن السلط واربد والكرك.

* **حكومة اربد:** سعت بريطانيا الى ايجاد حكومات محلية وتم اجتماع اعيان ووجهاء اربد في ام قيس بوجود الضابط البريطاني في ١٩٢٠/٩/٢ مع اعيان المنطقة قدم الحاضرون مطالبهم في عريضة قام بصياغتها القائم مقام علي خلقي الشرايري منها : وجود أمير عربي للحكومة ومجلس عام لسن القوانين ومنع الهجرة اليهودية والعفو عن المجرمين السياسيين داخل المنطقة ووتولي إدارة سكة حديد الحجاز وان يكون شعار هذه الحكومة العلم السوري وغيرها،، حيث وافق الضابط البريطاني على بعضها واحال المطالب الأخرى للمندوب السامي، وظهرت عدد من الحكومات الخاصة منها[١١]:

* **حكومة دير يوسف :** ألفها الشيخ كليب الشريدة زعيم الكورة مقرها دير يوسف واختير نجيب الشريدة قائم مقام لها.

---

[١١] الربابعة (١٩٩١)، مرجع سابق، ص٤٨-٤٩.

* **حكومة عجلون** : أسسها الشيخ راشد الخزاعي سنجق جبل عجلون وعين علي نيازي التل كقائم مقام لها.

* **حكومة جرش** : رغم عمرها القصير جداً إلا أنها شُكلت مرتين؛ فالحكومة الأولى كانت برئاسة قائم مقام القضاء في العهد الفيصلي محمد علي المغربي، وعضوية كل من الشيخ شبلي الرجا العياصره (ممثل ساكب)، والشيخ عبد العزيز الكايد (ممثل سوف)، وممثلين عن جرش وباقي قرى المعراض وعشيرة بني حسن. لم تدم تلك الحكومة طويلاً خاصة مع انسحاب معظم أعضائها؛ بسبب تدخلات الضابط الانجليزي ريجنالد مونكتون ١٨٩٦-١٩٧٥ (Reginald Monckton) الذي قدم إلى جرش بعد تشكيل الحكومة المحلية كممثل لسلطة الإنتداب البريطاني. ثم ما لبث أن ترأس القائم مقام محمد علي المغربي الحكومة المحلية الثانية فترة قصيرة أخرى لحين تأسيس الإمارة[١٢].

* **حكومة الكرك** : وقد كان الاتفاق بين زعماء القبائل على بقاء رفيفان باشا المجالي متصرفا لها، ثم في ١٩٢٠/٩/١٩ تم إجراء الانتخابات لاختيار ما أطلق عليه " المجلس العالي."

* **حكومة ولاية الطيبة** : الفها عبد الرحمن العلي ثم انشقت بعد أشهر عن الكيان الإنجليزي مع تاليف حكومة من كافة عشائر الشمال.

***حكومة السلط:** تألف مجلس الشورى في لواء البلقاء لكي يساعد المتصرف في شؤون الإدارة.

---

[12] The British Resident in Transjordan and the Financial Administration in the Emirate Transjordan 1921-1928. Journal of Politics and Law; Vol. 5, No. 4, (Canadian Center of Science and Education). 2012

- **أسماء الضباط البريطانيين المبتعثين**

في السلط: الميجر كامب، في عمان: كابتن برانتون ثم كابتن ألن كركبرايد، في الطيبة : ميجر سمرست ثم فتل فيها ومن معه، في الكرك: ميجر كلينفيك ثم كابتن ألن كركبرايد، في جرش :كابتن مونكتون قائد قوة الاحتياط، في عمان :كابتن بيك

عن الحكومات:

باختصار لم تكن الفترة للحكومات طويلة حيث كانت ٧ إلى ٨ أشهر،لتستطيع أن تخلق الحد المعقول من الاستقرار والامن.

أسباب ضعف الحكومات المحلية[١٣]**:**

١. الروح القبلية والعصبية العشائرية.

٢. عدم وجود شخصية أعظم شأناً من الزعماء المحليين.

٣. عدم وجود قوة عسكرية كافية.

٤. عدم تأليف حكومة مركزية واحدة بل حكومات متعددة.

٥. عدم وجود تمويل مالي ثابت لها.

[١٣] سليمان موسى، امارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، ط١، ١٩٩٠، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق عثمانية.

المبحث الثالث: تأسيس إمارة شرق الأردن:

عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وانتصار الثورة العربية الكبرى على الدولة العثمانية بالتعاون مع دول الحلفاء، بقيت منطقة شرقي الأردن ضمن حدود الدولة السورية (الحكومة العربية الفيصلية من ١ تشرين الأول ١٩١٨ وحتى ٨ آذار ١٩٢٠م)، وبقيت جزءاً منها إلى أن عقد المؤتمر السوري العام(١٤) في ١٩٢٠/٣/٨م، حيث أعلن المؤتمر استقلال سوريا الطبيعية ووحدتها وبايع فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً عليها، ولكن مؤتمر سان ريمو (San Remo)(١٥)، بين دول الحلفاء الذي عقد في ١٩٢٠/٤/٢٥م، أبرز مطامع دول الحلفاء في تقسيم المنطقة، حيث تم القضاء على المملكة السورية في سوريا الطبيعية، وخضعت سوريا للانتداب الفرنسي، ومنطقة شرقي الأردن وفلسطين للانتداب البريطاني وبسبب الفراغ السياسي قامت في شرقي الأردن عدد من الحكومات المحلية(١٦)؛ وهي حكومة السلط،

---

(١٤) المؤتمر السوري العام: انعقد المؤتمر لأول مرة بتاريخ: ١٩١٩/٧/٢م، واتخذ عدة قرارات أهمها الاعتراف باستقلال سوريا ورفض الانتداب واتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، وبعد زيارة لجنة كنج كراين لسوريا وتقديم تقريرها الذي تلخص برغبة السوريين المحافظة على وحدة سوريا، وبسبب تجاهل فرنسا وبريطانيا هذا التقرير انعقد المؤتمر للمرة الثانية في ١٩٢٠/٣/٨م، وخرج بعدة قرارات أهمها إعلانه استقلال سوريا بحدودها الطبيعية وترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً عليها. سليمان الموسى ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، ط٢، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨م، ص٨٨، وسيشار إليه لاحقاً: الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**.

(١٥) مؤتمر سان ريمو: انعقد في ١٩٢٠/٤/٢٥م في مدينة سان ريمو الإيطالية، ضم كلاً من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، تم فيه تقسيم بلاد الشام والعراق من جديد فأعطيت العراق وفلسطين وشرقي الأردن للبريطانيين وسوريا ولبنان للفرنسيين، وأوكل للدولة المنتدبة على فلسطين تنفيذ وعد بلفور.

أمين عواد مهنا بني حسن، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م، ص٥٨. وسيشار إليه لاحقاً: أمين مهنا، التحديث والاستقرار.

(١٦) الوثائق الأردنية، **الوزارات الأردنية (١٩٢١-١٩٩٩م)**، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٩م، ص٥. وسيشار إليه لاحقاً: الوثائق الأردنية. أمين مهنا، **التحديث والاستقرار**، ص٥٨.

وحكومة الكرك، وحكومة إربد التي انشقت عنها حكومة دير يوسف وحكومة عجلون، وحكومة جرش وحكومة الوسطية وحكومة الرمثا(١٧).

وبعد خروج الملك فيصل بن الحسين من سوريا على أثر معركة ميسلون استنجد العديد من رجال الحركة العربية بالشريف حسين بن علي، من أجل التخلص من الوجود الفرنسي، فطلب الأمير عبد الله ابن الحسين الأذن من والده ملك المملكة الحجازية الهاشمية الملك حسين بن علي الإذن بالسفر إلى بلاد الشام، في محاولة لإعادة ملك شقيقه الملك فيصل على سورية، حيث وصل معان في ١٩٢٠/١١/٢١م، واستقبله أهلها وأهل باديتها بكل محبة وحماس(١٨).

وأعلن الأمير عبد الله بن الحسين هدفه المحدد وهو تحرير سوريا من الاستعمار الفرنسي، وذلك في المنشور الذي حرره يوم ١٩٢٠/١١/٢٥م، بعنوان: **(إلى كافة أخواننا السوريين)** نقتطف منه العبارات الآتية: "... إن أبناء سوريا الكرام هم جملة من المفاخر العربية وركن الجامعة القحطانية والعدنانية لا يرضون بالذل ولا ينقادون إلى من جاء لإهانتهم في عقر دارهم.. وأن غايتنا الوحيدة هي كما يعلم الله نصرتكم وإجلاء المعتدين عنكم..." (١٩).

---

(١٧) ناهض حتر (١٩٨٥م)، **في القضية الأردنية العربية**، ط٢، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان، ص٣٧. وسيشار إليه لاحقاً: ناهض حتر، في القضية الأردنية العربية.

(١٨) عبد الله بن الحسين (١٩٧٩م)، **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، حقبة من تاريخ الأردن**، ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ص١٥٦. وسيشار إليه لاحقاً: عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة.

(١٩) عبد الله بن الحسين، **الآثار الكاملة**، ص١٥٦-١٥٨.

وأعلن الأمير عبد الله بن الحسين نفسه نائباً للملك فيصل في شرقي الأردن، وشرع بالاتصال بأعيان بلاد الشام، ودعوة أعضاء المؤتمر السوري، وضباط الجيش السوري للحضور إلى معان، وطلب منهم أن يعلنوا الثورة على الفرنسيين(٢٠).

أثار قدوم الأمير عبد الله بن الحسين إلى معان ضجة شديدة لدى فرنسا في بلاد الشام، وأخذ زعماء الأهالي وأحرار العرب يتوافدون على معان للانضمام إلى الأمير، في الوقت الذي عجزت فيه الحكومات المحلية في شرقي الأردن عن توطيد الأمن والنظام، وطلب أهالي شرقي الأردن من الأمير عبد الله بن الحسين أن يتقدم إلى عمان، ليوحد منطقة شرقي الأردن ويؤسس حكومة مركزية(٢١).

استجاب الأمير عبد الله بن الحسين لدعوة أهل البلاد، فسافر بالقطار إلى عمان ووصلها يوم ١٩٢١/٣/٢م، وكان باستقباله زعماء الأهالي وشيوخ العشائر(٢٢). ورغم تأكيد الأمير عبد الله بن الحسين أن مهمته الأساسية هي تحرير سوريا، وأنه غير طامع بالسلطة فإن بعض الزعامات المحلية رأت في قدومه تهديداً لنفوذها وسلطتها، لذلك لم يلقي الأمير منهم ترحيباً أو تعاوناً كبيراً، بل أن بعضهم بادره بالعداء(٢٣).

ورغم ضعف الاستجابة لاتصال الأمير عبد الله بن الحسين لبعض الزعامات المحلية، فقد اضطرت السلطات الفرنسية، وقامت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قواتها على الحدود الجنوبية

---

(٢٠) عبد الله بن الحسين، **الآثار الكاملة**، ص١٥٨.

(٢١) **المصدر السابق**، ص٦.

(٢٢) **المصدر السابق**، ص٧.

(٢٣) **المصدر السابق**، ص١٥٦.

السورية، وطلبت من حليفتها بريطانيا اتخاذ التدابير المناسبة للحد من نشاط الأمير باعتبار أن حركته تشكل خرقاً لأحكام اتفاقية سايكس بيكو بين الطرفين(٢٤).

وقام الفرنسيون باتهام بريطانيا بتشجيع الأمير عبد الله بن الحسين سراً وإمداده بالمال والسلاح، مهددين بأنهم إذا لم يتخذ البريطانيون إجراءات إيجابية لوقف تقدم الأمير عبدالله بن الحسين فإنهم سوف يحتلون شرقي الأردن(٢٥).

صاحب وجود الأمير عبد الله بن الحسين في معان بداية الثورة في العراق ضد الاحتلال البريطاني(٢٦)، الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية تقوم بمعالجة الوضع بالاتصال بالملك فيصل بن الحسين، ودعوته لزيارة لندن، وهناك عرضت عليه حلولاً سياسية، تضمنت الاعتراف باستقلال العرب في العراق وشرقي الأردن، الأمر الذي دعا الملك فيصل بن الحسين لأن يتصل بأبيه الملك حسين وأخيه الأمير عبد الله بن الحسين ليطلب منهما عدم القيام بأية إجراءات عسكرية في شرقي الأردن حتى يتم مباحثاته مع بريطانيا(٢٧).

---

(٢٤)الموسى والماضي، **تاريخ الأردن**، ص١٣٦-١٣٧.

(٢٥) سليمان الموسى، **الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى**، ط٢، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٢م، ص١٦٥. وسيشار إليه لاحقاً: الموسى، الحسين بن علي، ساكب موسى أبو كوش، **الحياة التشريعية في الأردن (١٩٢١-١٩٤٧م)**، ط١، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٦م، ص٢٥. وسيشار إليه لاحقاً: أبو كوش، الحياة التشريعية في الأردن.

(٢٦) علي محافظة (١٩٨٩م)، **تاريخ الأردن المعاصر في عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦)**، ط٢، مركز الكتب الأردني، ص٢١. وسيشار إليه لاحقاً: علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر.

(٢٧) الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص١٣٧. علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٢١.

العوامل التي ساعدت على تأسيس إمارة الشرق العربي [٢٨]:

أولاً: رغبة بريطانيا في إرضاء الأشراف خاصة والعرب عامة، ولا سيما بعد انتهاء حكم الملك فيصل بن الحسين في سوريا.

ثانياً: اضطراب الأحوال في شرقي الأردن، واختلاف حكوماتها المحلية وتنازعها وظهور مؤشرات تنذر بحرب أهلية.

ثالثاً: وصول الأمير عبد الله بن الحسين إلى معان، واتصاله بزعماء وشيوخ شرقي الأردن، وانتشار الإشاعات عما يرافقه من قوة كبيرة جاءت لطرد الإنجليز.

تلقى الأمير عبد الله بن الحسين في يوم ١٩٢١/٣/٥م، رسالة من والده يطلب منه أن يقابل السير ونستون تشرشل (Winston Churchel) وزير المستعمرات البريطانية في القدس[٢٩]. وفي الوقت نفسه وجه هربرت صموئيل (Herbert Samel) المندوب السامي البريطاني في فلسطين دعوة إلى الأمير عبد الله بن الحسين لمقابلة المستر ونستون تشرشل في القدس[٣٠].

توجه الأمير عبد الله بن الحسين إلى القدس يوم: ١٩٢١/٣/٢٦م وبلغها في اليوم التالي[٣١]، وكان بصحبته عدد من الشخصيات السورية والفلسطينية، واجتمع مع المستر تشرشل وزير المستعمرات

---

(٢٨) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ٣مج، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م، مج١، ص١٦. وسيشار إليه لاحقاً: أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى.

(٢٩) **المصدر السابق**، ص١٦٢.

(٣٠) الزركلي، **عامان في عمان**، ص٤٥؛ علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٢٣-٢٤.

(٣١) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٢٤؛ الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص١٤٦-١٤٧.

البريطانية ومن معه، ثلاث جلسات رسمية على مدى ثلاثة أيام، حيث سمي ذلك الاجتماع بمؤتمر القدس في الفترة ٢٨-١٩٢١/٣/٣٠م[٣٢].

وانتهى هذا المؤتمر بين تشرشل والأمير عبد الله بن الحسين بالاتفاق على النقاط التالية[٣٣]:

١- تأسيس حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله بن الحسين.

٢- إستقلال تلك الحكومة استقلالاً إدارياً.

٣- قيام بريطانيا بمساعدتها مادياً من أجل توطيد الأمن.

٤- تستعين الحكومة برأي مندوب بريطاني يقيم في العاصمة عمان.

٥- يتعهد الأمير عبد الله بن الحسين بالمحافظة على حدود فلسطين وسوريا من كل اعتداء بدوي أو حضري.

٦- تعتبر هذه الاتفاقية مؤقتة لمدة ستة أشهر، فإذا كانت ملائمة للطرفين استمر العمل بها وإلا أعيد النظر فيها.

٧- تنشئ الحكومة البريطانية مركزين للطيران في عمان وزيزياء.

٨- تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله بن الحسين والحكومة الفرنسية في سوريا.

---

(٣٢) سليمان الموسى، **تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥م**، ط١، د.ن، عمان، ١٩٧١م، ص١٠٤-١٠٦؛ وسيشار إليه لاحقاً: الموسى، **تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥م**؛ عبد الله بن الحسين، **الآثار الكاملة**، ص١٦٤.

(٣٣) الزركلي، **عامان في عمان**، ص٤٩؛ مجهول، **ماذا ترك الأمير للأساطير**، مكتب الدعاية والنشر للقضية الأردنية، د.م، ١٩٢٨م، ص١٢؛ وسيشار إليه لاحقاً: ماذا ترك الأمير للأساطير.

قبل الأمير عبد الله بن الحسين بالاتفاق واعتبره حلاً يغنيه عن مشاريعه السابقة التي كانت متعذرة التحقيق، ووجد أن دعم دولة كبرى مثل بريطانيا فرصة سانحه تساعده على تحقيق طموحه السياسي، كما نجح بفصل شرقي الأردن عن المنطقة التي شملها وعد بلفور (Balfour) [٣٤].

لم تشارك فرنسا في مؤتمر القدس ولم يوافق تشرشل على الخوض في شؤون سوريا الداخلية، وانتهى المؤتمر على أن يحافظ الأمير عبد الله بن الحسين على الحدود الشمالية لشرقي الأردن، من هنا لم تطمئن فرنسا إلى قرارات المؤتمر وبقيت العلاقات يشوبها الشك والخوف[٣٥].

أما الموقف الصهيوني من تأسيس إمارة شرقي الأردن فكان واضحاً من خلال عقد المؤتمر الصهيوني الثاني عشر في كارلسبار[٣٦](Carlesbar) تشيكوسلوفاكيا في أيلول ١٩٢١م، علماً بأن مثل هذا المؤتمر لم يعقد منذ عام ١٩١٣م، وانتهى المؤتمر إلى قرار بأن منطقة شرقي الأردن سوف تدمج في منطقة الانتداب البريطاني[٣٧].

حقق مؤتمر القدس لبريطانيا كثيراً من الأهداف أهمها تحقيق الاستقرار في منطقة شرقي الأردن، وبالتالي التخلص من نفقات القوات البريطانية الموجودة في شرقي الأردن، وخاصة أن الحكومة البريطانية كانت تعارض صرف نفقات هذه القوة، بالإضافة أن هذه الإمارة ستكون حاجزاً لصد الهجمات البدوية

([٣٤]) محمد أحمد محافظة، **إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦م)**، دار الفرقان، عمان، ١٩٩٠م، ص٦٩؛ وسيشار إليه لاحقاً: محمد محافظة، **إمارة شرقي الأردن**، أبو كوش، **الحياة التشريعية في الأردن**، ص٢٧.

([٣٥]) الزركلي، **عامان في عمان**، ص٣١؛ محمد محافظة، **إمارة شرقي الأردن**، ص٧١.

([٣٦]) كارلسبار، مدينة تشيكية، مشهورة بمياهها المعدنية الساخنة التي تستعمل خاصة لأمراض الجهاز الهضمي، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج٢، ص١٤٢٢.

([٣٧]) محمد محافظة، **إمارة شرقي الأردن**، ص٦٩-٧٠؛ أبو كوش، **الحياة التشريعية في الأردن**، ص٢٧.

القادمة من الشرق عن سكان غربي نهر الأردن، وأن إقامة حاكم هاشمي على شرقي الأردن، سيعيد لهم هيبتهم في المنطقة لأن ذلك في نظرهم وفاء بتعهداتهم التي قطعوها للشريف حسين بن علي(٣٨).

بعد عودة الأمير عبد الله بن الحسين من القدس إلى عمان، شرع بتأليف أول حكومة في شرقي الأردن فعين رشيد طليع(٣٩)، رئيساً لمجلس المشاورين ومنحه لقب (الكاتب الإداري)(٤٠)، وقامت هذه الحكومة على أساس الاقتصاد بالنفقات، بحيث لا يزيد أكبر راتب عن أربعين جنيهاً فلسطيني شهرياً، ولم يستحدث من الوظائف إلا ما فيه مصلحة البلاد مراعياً قلة واردات البلاد وتجنب أرهاق الأهالي بالضرائب، والاستغناء عن طلب المساعدة المالية من الحكومة البريطانية، والاحتفاظ بجزء من الواردات ويتم رصده لتأليف قوة عسكرية وطنية تقوم في المستقبل مقام القوة التي وعد المستر تشرشل بالإنفاق عليها(٤١).

وبناء على الاتفاق الذي تم في القدس بين الأمير عبد الله بن الحسين والمستر تشرشل، القاضي بتأسيس حكومة وطنية في شرقي الأردن، قدمت الحكومة البريطانية يوم: ١٩٢٢/٩/١٦م مذكرة إلى عصبة الأمم تطلب فيها استثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور، وهذا نصها: "لا تطبق المواد

---

(٣٨) محمد محافظة، **إمارة شرقي الأردن**، ص٧٠؛ أبو كوش، **الحياة التشريعية في الأردن**، ص٢٧.

(٣٩) رشيد طليع (١٨٧٧-١٩٢٦م)، ولد في بلدة الجديدة من قرى منطقة الشوف في لبنان، وأسرته من الأسر ذات الزعامة من الدروز، تلقى تعليمه في الغرب وبيروت ثم الكلية الملكية في إستانبول، انتخب نائباً عن جبل الدروز في مجلس النواب العثماني بعد إعلان الدستور ١٩٠٨م، وعمل في عدة مناصب إدارية في عهد الدولة العثمانية وعهد الحكومة الفيصلية في سوريا وفي شرقي الأردن، ألف الحكومة الأردنية مرتين عام ١٩٢١م. الموسى، **إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م**، ص٣٨٨.

(٤٠) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٢٥؛ **ماذا ترك الأمير للأساطير**، ص١٣-١٤.

(٤١) الزركلي، **عامان في عمان**، ص٥١-٥٢؛ الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص١٤٩.

التالية من صك الانتداب الفلسطيني على القطر المعروف باسم شرقي الأردن والذي يشمل جميع المقاطعات الواقعة إلى شرقي خط يمتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى الغرب من منطقة العقبة ماراً من منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن، والتي يلتقي فيها هذا النهر بنهر اليرموك، فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية"(٤٢).

وفي ١٩٢٢/٩/٢٣م وافقت عصبة الأمم على هذا القرار وأصبح استثناء شرقي الأردن من وعد بلفور الذي ينص على إنشاء وطن قومي لليهود مكفولاً ومصادقاً عليه من قبل عصبة الأمم، التي تحتل في ذلك الوقت الشرعية الدولية في العالم(٤٣).

كان الأمير عبد الله بن الحسين ما يزال يأمل في عام ١٩٢٢م أن يتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا حول جميع القضايا المعلقة بين العرب وبريطانيا، وعلى الأخص منطقة شرقي الأردن، في المقابل لم تكن بريطانيا أقل رغبة في الوصول إلى تفاهم تام، لذلك دعت الأمير عبد الله بن الحسين لزيارة لندن لإجراء مباحثات حول الوضع في شرقي الأردن، وتقرر أن تكون الزيارة في شهر تشرين الأول ١٩٢٢م(٤٤).

---

(٤٢) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٣٠.

(٤٣) الموسى، **تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥م**، ص٣٢؛ الموسى، **إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م**، ص١٥.

(٤٤) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٣٢. الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص١٩٠-١٩١.

غادر الأمير عبد الله بن الحسين عمان بطريقه إلى لندن في ١٩٢٢/١٠/٣م يرافقه رئيس المستشارين علي رضا الركابي(٤٥)، والسيد محمد الأنسي(٤٦) ، كاتبه الخاص والمستر فيلبي(٤٧) (Philby) المعتمد البريطاني(٤٨).

وفي ١٩٢٢/١٠/١٥م بدأت المفاوضات بين الأمير عبد الله بن الحسين والسير جلبرت كلايتون (Gilbert Glayton) من كبار موظفي وزارة المستعمرات، وتقدم الأمير إلى بريطانيا بمطالب تتضمن استقلال شرقي الأردن استقلالاً تاماً، وعلى أن تكون حكومتها دستورية، مع مجلس تشريعي، وعقد معاهدة بين الطرفين، وتعيين حدود إمارة شرقي الأردن بحيث يكون لها ميناء على البحر الأبيض المتوسط، وأن

---

(٤٥) علي رضا الركابي (١٨٦٩-١٩٤٢م)، مولده ووفاته في دمشق، درس في مدارسها والتحق بالكلية الحربية في إستانبول وتدرج في سلم الرتب العسكرية، تولى عدة وظائف عسكرية وإدارية، انضم إلى جمعيتي العربية الفتاة والعهد وعين حاكماً عسكرياً عاماً في سوريا في العهد الفيصلي ثم دعاه الأمير عبد الله بن الحسين لتولي رئاسة الحكومة الأردنية، فتولاها مرتين الأولى ١٩٢٢-١٩٢٣م، والثانية ١٩٢٤-١٩٢٦م، وبعدها عاد إلى دمشق. الموسى، **إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م**، ص٣٨٩.

(٤٦) محمد الأنسي، لبناني من بيروت شغل عدة مناصب في شرقي الأردن، عين رئيساً للديوان الأميري، ثم مستشاراً للأمير عبد الله بن الحسين، كما انتخب عضواً في المجلس التشريعي الأول وفي عام١٩٢٧م، أصدر الأمير عبد الله بن الحسين قراراً بعزله من رئاسة ديوانه. محمد عبد القادر خريسات، **الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨-١٩٣٩م**، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٨م، ص٧١. وسيشار إليه لاحقاً: خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية.

(٤٧) فيلبي (١٨٨٥-١٩٦٠م)، مستشرق إنجليزي، التحق ١٩٠٧م بالسلك المدني بحكومة الهند، درس اللغتين العربية والفارسية. نقل إلى العراق ١٩١٥-١٩١٧م، ثم وزيراً للداخلية في العراق ١٩٢٠-١٩٢١م، استاء من سياسة بريطانيا في العراق فاستقال ١٩٢٥م، انتقل للعمل في جدة واعتنق الدين الإسلامي ١٩٣٠م، وسمى نفسه عبد الله فليبي، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج٢، ص١٣٥١.

(٤٨) الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص١٩١. علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٣٢.

يكون المعتمد البريطاني في شرقي الأردن مسؤولاً أمام الحكومة البريطانية في لندن مباشرة، وألا تكون شرقي الأردن تحت إدارة حكومة فلسطين(٤٩).

إلا أن المفاوضات توقفت في ١٩٢٢/١٠/٢٠م نتيجة لاستقالة الحكومة البريطانية، وتشكيل حكومة جديدة، على أثر ذلك تم تغيير وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل وحل محله الدوق ديفونشاير (Duke of Devonshire) ثم استؤنفت المفاوضات دون الوصول إلى نتيجة، لذلك عاد الأمير عبد الله بن الحسين إلى عمان تاركاً الركابي يستمر في المفاوضات(٥٠).

وفي ١٩٢٢/١٢/١٨م تسلم الركابي مذكرة من كلايتون تضمن تأجيل الاعتراف البريطاني باستقلال شرقي الأردن وعقد معاهدة بين الطرفين، حتى الانتهاء من مؤتمر لوزان(٥١) (Lausanne) وعلى أثر ذلك عاد الركابي إلى عمان وقدم استقالته من الحكومة ، فتشكلت حكومة جديدة برئاسة مظهر أرسلان(٥٢)، في بداية شباط ١٩٢٣م(٥٣).

---

(٤٩) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٣٢. الموسى، **إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م**، ص١٩١.

(٥٠) الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص١٩٣. الموسى، **إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م**، ص١٥٢-١٥٣.

(٥١) مؤتمر لوزان، عقد هذا المؤتمر في لوزان (سويسرا) في ١٩٢٢/١١/٢٠م، بين تركيا من جهة وبين فرنسا وإنجلترا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغسلافيا من جهة أخرى. واستمرت المفاوضات بين الأطراف حتى يوم ١٩٢٣/٧/١٤م، وتوقيع معاهدة تنازلت بموجبها تركيا عن أملاك الدولة العثمانية في بلاد العرب. الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص٢٥٢.

(٥٢) مظهر أرسلان (١٨٨٦-١٩٤٨م) ولد في مدينة حمص، درس في الكلية الملكية في إستانبول، عمل في عدة مناصب إدارية في الدولة العثمانية ثم في عهد الحكومة الفيصلية، واشترك في أول حكومة أردنية وترأس الحكومة مرتين (١٩٢١-١٩٢٣) بعدها عاد إلى حمص، وانضم إلى الكتلة الوطنية، وانتخب نائباً عدة مرات وتقلد عدة مناصب وزارية في سوريا، توفي في القاهرة. الموسى، **إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م**، ص٣٨٨-٣٨٩.

استؤنفت المفاوضات بين الطرفين وأوعزت بريطانيا إلى المندوب السامي هربرت صموئيل بزيارة عمان، حيث ألقى بياناً في ١٩٢٣/٥/٢٥م نص فيه على الاستقلال: "شريطة موافقة مجلس عصبة الأمم، فإن حكومة جلالته البريطانية، سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن تحت حكم الأمير عبد الله بن الحسين، على شرط أن تكون الحكومة دستورية وأن تتمكن حكومة جلالته البريطانية من إيفاء التزاماتها الدولية المتعلقة بتلك البلاد، عن طريق معاهدة تعقد بين الحكومتين(٥٤).

وبناء عليه فقد تم إعلان استقلال إمارة الشرق العربي في ١٩٢٣/٥/٢٥م وجرى ذلك باحتفال رسمي حضرته وفود من فلسطين وسوريا والحجاز إلى جانب الوفود الشعبية من بدو وحضر. كما حضر المندوب السامي وعقيلته(٥٥).

تأسست إمارة الشرق العربي لتكون قاعدة لانطلاق الثوار لتحرير سوريا من الاستعمار الفرنسي، وكان مؤتمر القدس بداية التأكيد على سياسة بريطانيا الداعمة لنشوء الإمارة، حيث أعلنت استقلالها في ١٩٢٣/٥/٢٥م، ويبدو للدارس دور أعضاء حزب الاستقلال الذين شكلوا الدعامة الإدارية الأولى في مطلع عهد الإمارة، وتشكل هذه المقدمة الأساسية مدخلنا لدراسة تشكيل الحكومات الأردنية قبل حسن خالد أبو الهدى، لقراءة الأحوال السياسية والإدارة لإمارة الشرق العربي عند تسلم حسن خالد أبو الهدى مهامه السياسية.

---

(٥٣) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٣٢.

(٥٤) الموسى، **تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥م**، ص١٦١-١٦٢؛ علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر**، ص٣٢.

(٥٥) الشرق العربي، ع١، ١٩٢٣/٥/٢٨م، ص١-٢. الموسى، إمارة شرقي الأردن، ١٩٢١-١٩٤٦م، ص١٩٣.

المبحث الرابع: الجيش العربي

تعود جذور تأسيس الجيش العربي إلى بدايات عام ١٩٢١ حيث شكلت نواته من رجال الثورة العربية الكبرى الذين خرجوا مع الأمير عبد الله بن الحسين من الحجاز لتحرير بلاد الشام، وكان هم الأمير المؤسس أن يكون للإمارة جيش يحمي أرضها وشعبها، خاصة وأن ظروف التأسيس كانت بالغة الصعوبة وكان أول تنظيم للجيش من التشكيلات التالية:[٥٦]:

أ. القوة العربية : وهي القوة التي جاءت بمعية الأمير عبد الله بن الحسين من الحجاز إلى معان، وقُدّر عددها بـ (٢٥) ضابطاً و (٢٥٠) جندياً.

ب. القوة السيارة : وقد شكلت بأسلوب السرايا والفئات وكانت تضم (ثلاث سرايا فرسان، سريتا مشاة، بطارية مدفعية،سرية رشاشات،فئة لاسلكي،فئة موسيقى) وبلغ تعدادها ٧٥٠ رجلاً .

جـ. قوة الأمن العام : واجبها المحافظة على الأمن والانضباط، وتألفت من : (قوة الدرك الثابت، قوة الهجانة).

في ١١ أيلول ١٩٢٣ ألغيت مديرية الأمن العام وألحقت بالقوة السيارة، فأصبحت جميع القوى العسكرية في شرق الأردن خاضعة لقيادة واحدة .

في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٣ أطلق الأمير عبد الله على هذه القوات اسم (الجيش العربي).

في ٢ شباط عام ١٩٢٧ صدر أول قانون للجيش أطلق عليه (قانون الجيش العربي لعام ١٩٢٧).

---

[٥٦] المدرية العامة للتوجيه المعنوي، قيادة الجيش العربي الأردني / منشورات، محاضرات من مجلس النواب الأردني.

في كانون أول عام ١٩٣٠ بدأ الجيش العربي بتأليف وحدة عسكرية من أبناء البادية سميت (قوة البادية) حيث تم إمدادها بالسيارات وأجهزة اللاسلكي .

في عام ١٩٣٣ تم تشكيل قوة آلية مكونة من ثلاث سيارات عدد رجالها ما بين هجان وراكب (١٢٠) رجلاً . في عام ١٩٣٦ تم تشكيل قوة احتياطية أطلق عليها (قوة البادية الميكانيكية) وتألفت من سريتي خياله ووحدة بادية محمولة . في بدايات عام ١٩٣٩ تحولت قوات البادية إلى ثلاث كتائب، حيث تم تشكيل كتائب المشاة الأولى والثانية والثالثة وبلغ تعداد القوات المسلحة ستة آلاف رجل حتى عام ١٩٤٣ . في عام ١٩٤١ تم تشكيل سلاح الصيانة باسم قيادة الفن الأعلى .

في عام ١٩٤١ بدأت الخدمات الطبية بطبيب واحد وفي عام ١٩٤٨ تم تأسيس أول محطة تضميد وتبع ذلك إقامة المستشفيات العسكرية حتى أصبحت تحوي حوالي ٢٠٠٠ سرير[٥٧].

[٥٧] العدروس، سيد علي (١٩٩٢)، الجيش العربي الهاشمي، ترجمة العقيد الركن عبد العزيز المعايطة.

المبحث الخامس: الحكومات الاردنية ١٩٢١/ ١٩٤٦م:

تبدل اسم الحكومة خلال الفترة ١٩٢١-١٩٢٣م أكثر من مرة، مما يعتبر مؤشراً على عدم إكتمال التجربة السياسية، وعدم وجود علاقة متوازية ما بين هذه السلطة وبين سلطة الانتداب البريطاني. فقد حملت الحكومة الأردنية الأولى التي تألفت في ١٩٢١/٤/١١م اسم (مجلس المشاورين) وسمي رئيسها (الكاتب الإداري)[٥٨]، وبعدها قرر المجلس في ١٩٢١/٤/٢٧م، أن يكون اسمه (الهيئة المركزية)، وأصدر قانوناً بين فيه اختصاص أعضاءه، وجعل رئيسه مسؤولاً أمام الأمير، ومرجعاً للمشاورين جميعاً[٥٩].

ولم يدم هذا الأمر طويلاً ففي ١٩٢١/٨/١٥م تبدل اسم المجلس ليصبح (مجلس المستشارين)[٦٠]، وبتاريخ: ١٩٢٣/٦/١١م صدرت الإرادة الأميرية بتبديل لقب رئيس المستشارين بلقب (رئيس مجلس الوكلاء) والمستشارين (بالوكلاء) بناء على الصفة التي اكتسبتها البلاد بمناسبة إعلان استقلالها بتاريخ: ١٩٢٣/٥/٢٥م[٦١].

---

(٥٨) عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، ط٤، نشر أمين أبو الشعر، ١٩٦٥م، ص١٦٤؛ وسيشار إليه لاحقاً: عبدالله بن الحسين، مذكراتي؛ الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص١٤٩.

(٥٩) الموسى والماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ص١٥٢، أبو كوش، **الحياة التشريعية في الأردن**، ص٢٩.

(٦٠) الشرق العربي، ع١، ١٩٢٣/٥/٢٨م، ص١.

(٦١) الشرق العربي، ع١٦، ١٩٢٣/٩/١٠م، ص١.

شكلت في الفترة الواقعة ما بين ١١/٤/١٩٢١م وحتى ٤/٩/١٩٢٣م خمس حكومات جاءت على النحو الآتي(٦٢):

الرقم	الاسم الرسمي لمجلس الوزراء	اسم الرئيس	تاريخ التشكيل	مدة الحكم ي	مدة الحكم ش	جنسية الرئيس
١	مجلس المشاورين	رشيد طليع	١١/٤/١٩٢١- ٤/٧/١٩٢١م	٢٣	٢	سوري
٢	مجلس المستشارين	رشيد طليع	٥/٧/١٩٢١- ١٤/٨/١٩٢١م	٩	١	سوري
٣	مجلس المستشارين	مظهر أرسلان	١٥/٨/١٩٢١- ٩/٣/١٩٢٢م	٢٤	٦	سوري
٤	مجلس المستشارين	علي رضا الركابي	١٠/٣/١٩٢٢- ٣١/١/١٩٢٣م	٢١	١٠	سوري
٥	مجلس المستشارين ثم مجلس الوكلاء	مظهر أرسلان	١/٢/١٩٢٣- ٤/٩/١٩٢٣م	٣	٧	سوري

إن الدراسة التحليلية لهذه الحكومات المتعاقبة في مطلع عهد الإمارة ما بين عامي ١٩٢١-١٩٢٣م، تبين الملحوظات الآتية:

إن جميع رؤساء الحكومات خلال هذه الفترة كانوا من السوريين المثقفين ولهم خبرة واسعة في الإدارة، فقد كان رشيد طليع حاكماً لحلب أثناء الحكم الفيصلي لسوريا، وكان مظهر أرسلان متصرفاً للواء البلقاء في العهد الفيصلي، وعمل علي رضا الركابي والياً للبصرة ولبغداد في العهد التركي(٦٣).

---

(٦٢) ميسون عبيدات، **التطور السياسي لشرقي الأردن في عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦م)**، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣م، ص٢٨٣، وسيشار إليه لاحقاً: عبيدات، التطور السياسي. الموسى، **إمارة شرقي الأردن** ١٩٢١-١٩٤٦م، ص٣٩٨-٣٩٩.

(٦٣) محمد محافظة، **إمارة شرقي الأردن**، ص٩١.

تبدل اسم الحكومة الأردنية خلال الفترة ١٩٢١/٤/١١-١٩٢٣/٩/٤م أكثر من مرة، وفي كل الحالات فلا نجد صلاحيات واسعة تتمتع بها الحكومات[٦٤]. كما يلاحظ أن هذه الحكومات خلال هذه الفترة (١٩٢١-١٩٢٣م) كانت تتغير بسرعة كبيرة فلم يتجاوز أطولها عمراً أحد عشر شهراً، فكان مجموع حكومتي رشيد طليع، الأولى والثانية لا يتجاوز ثلاثة شهور، وعمر حكومتي مظهر أرسلان حوالي سنة وشهرين، بينما كان عمر حكومة علي رضا الركابي حوالي أحد عشر شهراً، ويعد ذلك مؤشراً واضحاً على غياب الاستقرار السياسي وتوتر العلاقات بين شرقي الأردن وسلطة الانتداب البريطاني، إضافة إلى اضطراب الأوضاع الداخلية والخارجية، في هذه الفترة وسيطرة الاستقلاليون على مقدرات البلاد[٦٥].

ولم تتولى أي شخصية أردنية موقعاً وزارياً ، والأردني الوحيد الذي اشترك في هذه الحكومات هو السيد علي خلقي الشرايري[٦٦] مرة واحدة في الحكومة الأولى مشاوراً للأمن والانضباط[٦٧].

لم يزد عدد أعضاء مجلس الوزراء طوال الفترة (١٩٢١-١٩٢٣م) عن ثمانية أعضاء بما فيهم الرئيس، وكان يناط بالوزير أكثر من حقيبة وزارية في الحكومة الواحدة والجدول التالي يبين ذلك[٦٨].

---

(٦٤) عبيدات، **التطور السياسي**، ص٢٨٢.

(٦٥) عبيدات، **التطور السياسي**، ص٢٨٤.

(٦٦) علي خلقي الشرايري (١٨٧٦-١٩٦٠م)، ولد في إربد وتلقى علومه فيها وفي دمشق، وتخرج من الكلية العسكرية في إستانبول، خدم في الجيش العثماني، ثم التحق بالثورة العربية الكبرى، وعمل قائداً لمنطقة القنيطرة في عهد الحكومة الفيصلية، تولى قيادة حركة المقاومة ضد الفرنسيين، وتولى رئاسة حكومة إربد المحلية، واشترك في عدد من الوزارات الأردنية و تزعم حركة لواء عجلون في معارضة المعاهدة الأردنية البريطانية. الموسى، **إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م**، ص٢٢٨.

(٦٧) محمد محافظة، **إمارة شرقي الأردن**، ص٩٣.

(٦٨) الموسى، **إمارة شرقي الأردن**، ١٩٢١-١٩٤٦م، ص٢٩٨-٢٩٩؛ **الوثائق الأردنية**، ص١٠-١٥.

الوزارة	الوزير	الحقيبة الوزارية
الوزارة الأولى	١- رشيد طليع	الكاتب الإداري ورئيس مجلس المشاورين ووكيل مشاور الداخلية
	٢-الأمير شاكر بن زيد	نائب العشائر
	٣- أحمد مريود	معاون نائب العشائر وعضو مجلس المشاورين
	٤-أمين التميمي	مشاور الداخلية ومتصرف لواء عجلون
	٥- مظهر أرسلان	مشاور العدلية والصحة والمعارف وعضو مجلس المشاورين
	٦-علي خلقي الشرايري	مشاور الأمن والانضباط وعضو مجلس المشاورين
	٧- الشيخ محمد الخضر الشنقيطي	قاضي القضاة وعضو مجلس المشاورين
	٨- حسن الحكيم	مشاور المالية وعضو مجلس المشاورين
الوزارة الثانية	١- رشيد طليع	الكاتب الإداري والمشاور الملكي ورئيس مجلس المشاورين
	٢- الأمير شاكر بن زيد	نائب العشائر
	٣- مظهر أرسلان	المشاور المالي
	٤- رشدي الصفدي	مشاور الأمن والانضباط
	٥- أحمد مريود	معاون نائب العشائر
	٦- غالب الشعلان	مستشار القيادة العامة
	٧-الشيخ محمد الخضر الشنقيطي	قاضي القضاة
الوزارة الثالثة	١- مظهر ارسلان	رئيس المستشارين والمستشار المالي
	٢- الأمير شاكر بن زيد	مستشار العشائر
	٣-الشيخ محمد الخضر الشنقيطي	مستشار الأمور الشرعية
	٤- رشدي الصفدي	مستشار الأمن والانضباط
	٥- غالب الشعلان	مستشار القيادة العامة
	٦- أحمد مريود	معاون نائب العشائر

الوزارة الرابعة	١-علي رضا الركابي	رئيس المستشارين
	٢-الأمير شاكر بن زيد	نائب العشائر
	٣-مظهر أرسلان	مستشار الملكية (الداخلية)
	٤-أحمد حلمي عبد الباقي	مستشار المالية
	٥-أحمد مريود	معاون نائب العشائر
	٦-إبراهيم هاشم	مستشار العدلية وعضو مجلس المستشارين
	٧-الشيخ سعيد الكرمي	قاضي القضاة وعضو مجلس المستشارين
الوزارة الخامسة	١-مظهر أرسلان	رئيس المستشارين
	٢-الأمير شاكر بن زيد	نائب العشائر
	٣-الشيخ سعيد الكرمي	قاضي القضاة
	٤-أحمد حلمي	مستشار مالي
	٥- إبراهيم هاشم	مستشار قضائي

يلاحظ الدارس للحقائب الوزارية لهذه الحكومات في الفترة ١٩٢١-١٩٢٣م أن هناك حقائب جديدة تبرز في كل حكومة لا مثيل لها في الحكومات السابقة، وفي نفس الوقت حقائب في الحكومات السابقة لا تظهر في الحكومات اللاحقة، وهذا دليل على أنه لم يكن في البلاد مؤسسات ثابتة ترتبط بوزارة معينة لا تتغير، بل كانت الوزارة تعطي لشخص بعينه دون النظر إلى وجود مؤسسات لهذه الحقيبة أم لا ومثال على ذلك كان في الحكومة الأولى مشاور للعدلية والصحة والمعارف وغير أن هذه الحقيبة اختفت في الحكومات اللاحقة[٦٩].

(٦٩) محمد محافظة، **إمارة شرقي الأردن**، ص٩١.

نجد أن حسن خالد أبو الهدى لم تكن له أي مشاركة في الحكومات الأردنية في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٢١-١٩٢٣م، حيث بدأت مشاركة لأول مرة بتاريخ: ١٩٢٣/٩/٥م عندما شكل حكومته الأولى.

المبحث السادس: عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١– ١٩٢٨:

تفاوت النفوذ البريطاني في شرق الأردن بين الأعوام1928 -1921 م بين مظاهر القوة والضعف، حتى بدا في الفترة ما بين عامي 1922 و١٩٢٤م كأنه غير قائم، بسبب تصرف المعتمد البريطاني جون فلبي .(john philby) إلا أنه بعد استقالة فلبي أخذ النفوذ البريطاني يشتد في شرق الأردن، إذ فرض المعتمد البريطاني الجديد هنري كوكس (henry cox) المراقبة المالية على شرق الأردن. إزاء هذا الوضع سعى الأمير عبد الله بن الحسين إلى توقيع اتفاق مع الحكومة البريطانية يؤمن اعترافاً دولياً بوجود حكومة في المنطقة الأردنية. ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف طرح الأمير عبد الله بن الحسين في المفاوضات التي دارت بينه وبين مندوب الحكومة البريطانية جلبرت كلايتون gilbert) (claytonفي لندن بتاريخ ١٦/ تموز/ ١٩٢١م أن تكون إمارة شرق الأردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً، مع إيجاد صيغة علاقة جديدة تربط شرق الأردن ببريطانيا. ثم حاول مرة أخرى تعديل هذا الطرح وطلب أن توافق بريطانيا على تأسيس دولة عربية واحدة في كل من فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان، وأن تكون هذه الدولة تحت الانتداب البريطاني الفرنسي المشترك، غير أن بريطانيا لم توافق على هذا المشروع، لما فيه من غاية سياسية كان يهدف إليها الأمير عبد الله بن الحسين، وهي إعادة الوحدة السياسية والشعبية لسوريا الكبرى حال زوال الانتداب البريطاني الفرنسي المشترك عنها. وخوفاً من تصاعد حركة المطالبة التي كان يقودها الأمير عبد الله ابن الحسين والساعون إلى توحيد البلاد العربية، طلبت الحكومة البريطانية من الأمير عبد الله العودة لفتح مفاوضات جديدة مع بريطانيا، شريطة أن يحصر مطالبه في منطقة شرق الأردن[٧٠]. غير أن الأمير لم يوافق على هذا الشرط، وفضل أن يبقى يدير شرق الأردن نيابة عن والده الملك حسين بن علي في أثناء الفترة ما بين1923-1921 م، وهي

[٧٠] حداد، مهنا (١٩٩١). تمأسس وتشكيل المجتمع في الأردن بين الواقع والاتجاهات، د.ن، اربد، ص٤٨

الفترة التي كان يطلق فيها على الحكومة الأردنية اسم حكومة الشرق العربي. في ٢٥/ نيسان/ ١٩٢٣م وجدت الحكومة البريطانية أنه لا سبيل لها إلا الاعتراف بحكومة مستقلة في شرق الأردن تحت رئاسة الأمير عبد الله بن الحسين، على أن يشكل سموه حكومة دستورية، وأن يقوم بتوقيع اتفاق يحدد صيغة العلاقة بين شرق الأردن وبريطانيا .ولما لم يتوصل الجانبان في الفترة من عام ١٩٢٣م إلى عام ١٩٢٦م إلى عقد اتفاق بينهما، طلبت الحكومة البريطانية فتح ملف المفاوضات بين الجانبين من جديد اعتباراً من نيسان عام ١٩٢٦م، إلا أن المفاوضات تعثرت من جديد، بسبب انشغال بريطانيا في كل من العراق والحجاز ونجد. وفي عام ١٩٢٧م تم توقيع معاهدة جدة بين الحكومة البريطانية والملك عبد العزيز بن سعود، اعترف على إثرها الملك عبد العزيز بالتغيرات التي طرأت على العراق وشرق الأردن، وشعرت الحكومة البريطانية أنها تستطيع التحرك بأمان أكثر ، لذلك قدمت للحكومة الأردنية مشروع معاهدة لتنظيم العلاقة مع الأردن. اعترضت الحكومة الأردنية على بعض النقاط الواردة في المعاهدة وبعد أن استطاعت تسوية الأمر مع الحكومة البريطانية تم التوقيع على المعاهدة في ٢٠ شباط عام ١٩٢٨م في القدس من قبل اللورد بلومر (lord plumer) المندوب السامي البريطاني في القدس وحسن خالد أبو الهدى رئيس الحكومة الأردنية ممثلاً عن الأردن.[٧١]

كانت هذه المعاهدة خاتمة فترة من حياة الإمارة التي اتصفت بالاضطرابات الداخلية والمصاعب المالية والاقتصادية والاعتداءات الخارجية المتكررة، والصراع بين سلطات الانتداب والمواطنين من خلال مؤتمراتهم وأحزابهم. وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٢٨م شكلت فاتحة عهد جديد وحياة سياسية نشطة، أرست أسس العلاقة الأردنية البريطانية، وأسهمت في إقامة علاقات ثابتة مع الأقطار العربية المجاورة، وقيام مؤسسات دستورية جديدة. فعلى سبيل المثال أصبحت

[٧١] حداد، مهنا (١٩٩١)، مرجع سابق، ص٥٢

العلاقة التي تحكم بريطانيا والأردن علاقة متفق عليها من الجانبين، بعد أن كانت علاقة محكومة بوثيقة انتداب من طرف واحد[٧٢].

[٧٢] حداد، مهنا (١٩٩١)، مرجع سابق، ص٥٥.

المبحث السابع: المعاهدة البريطانية الاردنية ١٩٢٨:

في صبيحة يوم السابع والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩١٨م انسحب الجيش التركي المرابط في شمال الأردن، ثمَّ تبعه في الانسحاب الجيش التركي المرابط في فلسطين الذي كان بقيادة الجنرال مصطفى كمال أتاتورك الذي أسَّس فيما بعد الجمهورية التركية العلمانية، ولم تلبث أن أصبحت كل مناطق شرقي الأردن تحت سيطرة المستعمرين الإنجليز الذين انتدبتهم "عصبة الأمم" لسدِّ الفراغ الذي حصل بعد خروج الجيوش التركية.

وفي العام ١٩٢١م تأسَّست إمارة شرقي الأردن وأطلق عليها اسم "إمارة الشرق العربي" تجسيدا للروح العروبية والوحدوية التي كانت تغلب على مشاعر الشرق أردنيين، وقام الأمير المؤسِّس عبدالله بن الحسين بمحاولات حثيثة مع الحكومة البريطانية لتنظيم العلاقات بين الحكومة البريطانية وبين الإمارة كحكومة مستقلة ذات سيادة، ولكن المستعمرين الإنجليز كعادتهم ماطلوا في التجاوب مع مساعي الأمير، واكتفوا بإصدار اعتراف شفهي باستقلال الإمارة على لسان المندوب السامي البريطاني في فلسطين هيربرت صموئيل اليهودي الأصل في ١٩٢٣/٥/٢٥م.

وبعد إلحاح من الأمير المؤسِّس عبدالله بن الحسين وافقت الحكومة البريطانية على توقيع معاهدة أردنية بريطانية في ١٩٢٨/٢/٢٠م في مدينة القدس، ووقعها عن الإمارة رئيس الحكومة حسن خالد أبو الهدى الصيَّادي السوري الأصل، ووقعها عن الحكومة البريطانية اللورد بالمر المندوب السامي البريطاني في فلسطين.

معارضة شعبية للمعاهدة

قوبلت المعاهدة بمعارضة شديدة من الشرق أردنيين بعد أن أدركوا أن مواد المعاهدة تضع كل مقاليد الأمور في الإمارة الاردنية بيد الإنجليز، وتجلَّت المعارضة للمعاهدة في جلسة المجلس التشريعي

الأول في ١٩٢٩/٦/٤م حيث صادق المجلس عليها وقرن مصادقته بالمطالبة بتعديل المواد المجحفة التي تسلب حكومة الإمارة من حقها في التصرف كحكومة مستقلة ذات سيادة[٧٣].

الجوانب السلبية للمعاهدة البريطانية الأردنية:

- خضوع جميع القوانين و الانظمة لموافقة بريطانيا .
- خضوع ميزانية شرق الأردن لرقابة بريطانيا .
- احتفاظ بريطانيا بقوات مسلحة لها في شرق الأردن .
- أن تكون بريطانيا مسؤلة عن الصلات الخارجية لشرق الأردن.

ومع ابرام المعاهدة نشطت الحياة السياسية في البلاد، و أعرب شيوخ البلاد و وجهاؤها عن سخطهم لما جاء فيها من أحكام تؤكد نظام الانتداب البريطاني على البلاد، و عمت المظاهرات في المدن، وتنادي زعماء الشعب وموثوقوه إلى عقد مؤتمر وطني للنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة للعمل السياسي، وانعقد المؤتمر الأردني الأول في عمان بتاريخ ١٩٢٨/٧/٢٥م الذي أكد التمسك بالامير عبدالله، ورفض وعد بلفور و الانتداب البريطاني و أكد الوحدة العربية، و أن شرق الأردن جزء لا يتجزأ من سوريا الطبيعية، كما أكد الاعتماد على موارد الامارة الذاتية، وممارسة الحياة الديمقراطية فيها.

قامت بريطانيا بفرض رقابتها الشديدة على الحركة الوطنية ولاحقت زعمائها . وعلى الرغم من ذلك لم تهدأ المعارضة ؛ اذ ظهر عدد من الأحزاب قادة النضال الوطني مثل: حزب البعث الأردني و حزب اللجنة للمؤتمر الوطني[٧٤].

---

[٧٣]أبو غنيمة، زيادة (٢٠٠٩)، صفحات متناثرة من مفكرة الوطن، جريدة الغد.

[٧٤]الدويري، أيمن (٢٠٠٩)، تاريخ الأردن كاملاً، مجلة أنا الأردن.

على الصعيد الخارجي:

استمر وقوف الإمارة إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الثانية على أمل حصول الإمارة على الاستقلال من وراء ذلك وقد كان هناك وعود بريطانية سابقه تعد الأردن بالاستقلال بعد انتهاء الحرب.

تأييد الوحدة الشاملة مع الأقطار العربية :- وقد ترافق ذلك مع المفاوضات العربية التي بدأت من أجل إنشاء الجامعة العربية والتي انتهت بتصديق الأردن على ميثاق جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٤٥ وكان ذلك في عهد رئيس الوزراء آنذاك سمير الرفاعي.

الفصل الثاني: حقيقة الازمة واثارها

تمهيد

المبحث الأول: الاوضاع الاقتصادية.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي

الفرع الأول: الأوضاع الإقتصادية من خلال المجالس التشريعية.

الفرع الثاني: الواردات المالية.

الفرع الثالث: الإدارة المالية أثناء فترة المندوب البريطاني جوليوس أبرامسون

الفرع الرابع: الإدارة المالية أثناء فترة المندوب البريطاني جون فيبي

المبحث الثاني: أسباب الأزمة المالية

المطلب الأول: الحالة الاجتماعية للشعب

المطلب الثاني: اثر الازمة المالية على السياسة الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني

حقيقة الازمة وآثارها

في عام ١٩٢١ ظهرت إمارة شرقي الأردن ككيان سياسي بقيادة الأمير عبدالله بن الحسين بن علي، الذي اتخذ من عمان عاصمة لإمارته، وكان لهذا القرار السياسي الأثر الأكبر في نمو المدينة وتزايد عدد سكانها واتساع مساحتها وتعقد استعمالات الأرض فيها، وتتميز مرحلة الإمارة الأردنية (١٩٢١-١٩٤٦م) بالتزايد والاتساع سكانياً ومكانياً حيث هاجر إليها علاوة على سكانها من الشركس أعداد كبيرة من مرافقي الأمير عبدالله من الحجاز وسورية وفلسطين[٧٥]، وبدأت المدينة "العاصمة" تجتذب المهاجرين من باقي أرجاء الإمارة فاتسع عمرانها وازدهر موضعها كاستجابة طبيعية لنمو السكان وانتشرت فيها مؤسسات الدولة الخدمية الرسمية المعتمدة، وفي ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ أعلنت بريطانيا رسميا في اجتماع بهيئة الأمم أنها تعترف بتطور شرقي الأردن وعلى رأسها عمان تطوراً جعلها أهلاً للإستقلال ورفع الانتداب البريطاني عنها وتعترف بشرق الأردن بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة[٧٦].

وفي عام ١٩٣٠ بلغ عدد سكان المدينة ١٠ آلاف نسمة، ومساحتها ٣ كم٢، وكان في المدينة مبان سكنية بسيطة تلتف حول المسجد الحسيني، ومن الناحية العمرانية يمكن أن نطلق على كل ما مر من تاريخ المدينة بالمرحلة المورفولوجية الأولى.

وفي منتصف الأربعينيات من القرن العشرين دخلت عمان المرحلة المورفولوجية الثانية فبلغ عدد سكانها ٦٠ ألف نسمة، واتسعت إلى ١٦ كم٢ لتشمل أجزاء من جبال القلعة واللويبدة وعمان والأشرفية

---

[٧٥] غوانمة، يوسف (١٩٧٩)، عمان حضارتها وتاريخها، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ص٢٠٧-٢٢٢

[٧٦] منشورات أمانة عمان الكبرى، عمان عاصمة الأردن، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٨٨، ص٧٤.

والجوفة، وأصبحت عمان كغيرها من المدن الشرقية التقليدية بشوارعها الضيقة وأزقتها التقليدية، وشقت الطرق بين الأحياء الجديدة وأنشئت العديد من المدارس والمستشفيات والمباني الخدمية، وأنيرت المدينة بالكهرباء، وكانت الوظيفة السكنية تجمع بين العمارات ذات الطوابق العديدة والبيوت ذات الطابق الواحد[٧٧].

[٧٧] غرايبة، خليف (٢٠٠٦)، مراحل التوسع المورفولوجي لمدينة عمان، مجلة كلية الآداب، العدد٣٩، جامعة الزقازيق، ص ٢٩٦-٢٩٨.

المبحث الأول: الاوضاع الاقتصادية.

تأثرت امارة شرق الأردن خلال عام (١٩٣٩-١٩٤٥) بمجموعة من العوامل ساهمت في بلورة الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية ، والتي من الممكن أن نجملها في عدة عوامل منها حرص الأردن على التعامل مع بريطانيا لإستغلال هذه العلاقة في تحقيق الطموحات في الوحدة مع سوريا والعراق ، كما كان لمحدودية الموارد والظروف المناخية القاسية دوراً كبيراً للحيلولة دون تطور البلاد اقتصادياً ، بالأضافة إلى التطورات التي أتخذت من أجل مواجهة ظروف الحرب العالمية الثانية، مما اضطر البلاد إلى دفع المزيد من النفقات لغايات الدفاع والأمن الوطني ، لذلك أضطر الأردن إلى مصادر التمويل الخارجي، كالمساعادات والقروض الخارجية.

وكانت الأردن تعتمد اعتماداً كلياً بهذه الفترة على الزراعة ، وتستورد ما ينقصها من الحبوب من الأسواق القريبة منها مثل سوريا وفلسطين ، كما كان التعليم في هذه الفترة يهدف إلى تلبية حاجيات المجتمع الأردني فقط من الموارد البشرية والكوادر اللازمة للوظائف العامة ، أما الصحة فقد تأثرت كثيراً نظراً لقلة الموارد المالية وعانت من قلة الأطباء والصيادلة والقابلات، الأمر الذي حال دون تقدم الخدمات الصحية في الريف، بالرغم من وجود المستشفيات والعيادات الأهلية والتبشيرية في مختلف البلاد[٧٨].

عانت الشعوب العربية من الحكم التركي الكثير قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، ولم يرغب الأتراك بالحكم الذاتي للعرب، وأخذوا يحاولون طمس اللغة العربية وإجراء الأحكام التعسفية، وكان لا بد من إعلان الثورة من اجل نيل الاستقلال ، وشجعت بريطانيا العرب على الثورة واتصلوا مع الشريف حسين عام ١٩٠٨ ولكنه كان يشك في نواياهم ومطامعهم في البلاد العربية، وحاول الإنجليز تطمين العرب بأنهم سيمنحونهم الاستقلال، كما أكدت ذلك مراسلات الحسين مكماهون ،اندلعت الحرب العالمية

---

[٧٨] غرايبة (٢٠٠٦)، مرجع سابق، ٣٠١

عام ١٩١٤ بين الحلفاء والألمان، وانضمت تركيا إلى جانب الألمان، وطلبت من الشريف حسين الانضمام إلى جانبها في الحرب ولكن الشريف حسين رفض هذا الطلب ، وأخذت تركيا تقوم بالقبض على زعماء العرب واتهمتهم بالخيانة وحكمت عليهم بالإعدام، وفي يوم ١٦ أيار ١٩١٦ استطاع الشريف حسين بن علي عقد تحالف مع إحدى دول الحلفاء، وهي بريطانيا للحصول على المال والسلاح والمؤن لقاء إعلان الثورة، وقد جرت اتفاقيات من خلال مراسلات مكماهون خلال عامي ١٩١٥.١٩١٦ وكان لقيام مملكة الحجاز عام ١٩١٦، النتيجة السياسية لنشوب الثورة العربية الكبرى والنتيجة الثانية إنشاء الدولة السورية عام ١٩١٨، وكان ذلك للمباحثات الطويلة التي أجراها الأمير فيصل مع الحكومة الفرنسية خلال عامي ١٩١٩. ١٩٢٠ ، وكانت اعترافا ضمنيا من دول الحلفاء بوضع العرب السياسي، ووجودهم، والاعتراف بهم، وقد ساهم اتصال العرب بالغرب في تعريفهم على الفكر السياسي، وما يحمل من مبادئ مثل الديمقراطية، ولذلك نشأت عدة تيارات منها ما يدعوا إلى الاستقلال الذاتي، والثاني يدعوا إلى مملكة عربية ترتبط بالمملكة العثمانية ارتباطا يشبه ارتباط المجر بالنمسا في الإمبراطورية النمساوية الهنجارية في تلك الفترة، وقد مثل هذا الاتجاه عدة جمعيات مثل الجمعية القحطانية والعربية الفتاة وقد وضع الشريف حسين بن علي نصب عينيه العمل على تحقيق هدف سياسي كبير وهو إنشاء دولة عربية قوية مستقلة تضم الأقطار العربية الآسيوية[٧٩].

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي:

كانت الدولة العثمانية تعاني من ضائقة مالية حادة نتيجة الحروب التي كانت تخوضها في اوروبا ، وكانت تفرض الضرائب على رعاياها العرب بشكل تعسفي، كما أن بعض السلاطين اغرقوا الدولة بالديون

---

[٧٩] النهضة العربية الكبرى (١٩٨٩)، دراسات وأبحاث مجموعة باحثين، ط١، المطابع العسكرية، عمان، ص ٨٠.

لتحقيق ملذاتهم الخاصة ، فقاموا بالاقتراض من الدول الاجنبية التي استغلت ديونهم وجعلوها وسيلة ضغط للحصول على المكاسب والامتيازات ، وبسط حمايتهم على الرعايا غير المسلمين.

وتدهورت الحالة الاقتصادية للبلاد العربية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، اما الحجاز فقد اشتدت بهم الضائقة الاقتصادية اذ اغلقت منافذ البحر وانقطع الحجاج عن زيارة مكة والمدينة ونفذ المخزون الغذائي وهلك الكثير من الناس جوعاً[٨٠].

عام ١٩٢١، كان عدد سكان إمارة شرق الأردن ٢٣٠,٠٠٠ نسمة فقط. ولم يكن لديها سوى القليل من الموارد الطبيعية وبعض المستوطنات، وعائداتها الحقيقية الوحيدة كانت المساعدات البريطانية. كتب المؤرخ اللبناني كمال صليبي: كانت إمارة شرق الأردن "بلداً – هذا إن صحّ تسميتها بلداً أصلاً – منح لعبد الله لأنه لا أحد آخر غيره كان يهمه الحصول عليه". كان عبد الله يعتمد كلياً على البريطانيين، خاصة المساعدات المالية والدعم العسكري. ومع أنه رعى القبائل، وحصل على ولائها عموماً، إلا أن الضامن النهائي لحكمه كان جيشه، "الفيلق العربي" بضباط بريطانيين، والذي تشكل عام ١٩٢٣ (بقيادة السير جون باكوت كلوب، المعروف باسم كلوب باشا، من ١٩٣٩-١٩٥٦).

في ذلك الوقت، كان ابن سعود ومقاتلوه الوهابيون يوسعون سلطتهم فيما كان سيصبح لاحقاً المملكة العربية السعودية، العملية التي ستؤدي إلى زوال مملكة الشريف حسين في الحجاز. وفي محاولة لإنقاذ جزء على الأقل من ملكيات عائلته، أعلن عبد الله، المدعوم من قبل البريطانيين، دمج معان والعقبة إلى منطقة شرق الأردن عام ١٩٢٥.

عام ١٩٢٣، اعترفت لندن بإمارة شرق الأردن وحكومتها برئاسة عبد الله، واعترفت به أميراً، إلا أنها لم تحدد وضع ملكيته. وذهب اتفاق بين إمارة شرق الأردن وبريطانيا العظمى في ٢٠ شباط/فبراير

---

[٨٠] العمري، صبحي (١٩٣٩)، ميسلون ، أوراق الثورة العربية الكبرى ، مطبعة ابن زيدون.

عام ١٩٢٨ إلى أبعد من ذلك، حيث اعترف بالبلاد على أنها "إمارة". تم الاتفاق على استقلال إمارة شرق الأردن رسمياً عن بريطانيا العظمى في معاهدة تم توقيعها في ٢٢ آذار/مارس عام ١٩٤٦، والتي نصت أيضاً على "السلام والصداقة الدائمين" بين البلدين مع استمرار الدعم البريطاني للفيلق العربي والوصول إلى المنشآت العسكرية. وفي ١٥ أيار/مايو عام ١٩٤٦، قررت حكومة عبد الله الموالية ترقية لقبه من "أمير" إلى "ملك"، وصادق عليه البرلمان الموالي أيضاً في ٢٢ أيار/مايو عام ١٩٤٦. وفي الجلسة نفسها، صوّت البرلمان لصالح تغيير اسم البلاد ليصبح "المملكة الأردنية الهاشمية[٨١]."

---

[٨١] العمري، مرجع سابق.

الفرع الأول: الأوضاع الإقتصادية من خلال المجالس التشريعية:

- الجلسة المنعقدة في ٩/٣/١٩٣٠ للدورة الفوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول:

استناداً للمادة (١٩) وللفقرة الثانية من المادة الثلاثين المعدلة من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه علينا فخامة رئيس الوزراء نصدر ارادتنا بما هو آت:

يدعى المجلس التشريعي للإنعقاد في دورة فوق العادة لمدة شهر واحد يبتدئ بيوم الخميس الموافق ٦/آذار/١٩٣٠ بقصد اقرار الأمور المعنية العديدة وكان من ضمنها الموازنة التي سوف نستعرضها في هذه الدراسة كما يلي[٨٢]:

جدول رقم (١) / النفقات

فصل النفقات	المقدار
المقر العالي	١٣٥٧٢
الدين العمومي	٥١٠
التشريع	٤٣١٢
التقاعد والاكراميات	٤٢٠٠
رئيس الوزراء والداخلية	٤٥٢٨
إدارة الولايات	٧٧٤٨
وزارة العدلية	١٥٧٣٠
المحاكم الشرعية	٣٨١٢
وزارة المالية	١٦٥٨٠

[٨٢] الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، عمان الأربعاء ١٢ آذار سنة ١٩٣٠، مجلس الأمة، الرقم التسلسلي ٤٥٤، الجلسة المنعقدة في ٩/٣/١٩٣٠ للدورة الفوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول.

الجمارك والمكوس	٧٩٦٤
الصحة العامة	١١٤٢٨
المحجر الصحي بمعان	١٣٣
المعارف	٢٣١٤٢
الزراعة والحراج والبيطرة	٦٧٨٣
الآثار	٢٨٠٢
دائرة تسجيل الأراضي	٠
دائرة الأشغال العامة	٤٧٣٤
دائرة الأشغال العامة المتكررة	١٩٥٤٠
البرق والبريد والهاتف	١٣١٦٥
دائرة المساحة	٠
دائرة الأراضي	١٣٧٥٠
الجيش العربي والشرطة والسجون	١٠٤٤٦٦
نفقات متفرقة	١١٣٢٢
المعتمد البريطاني	٦٩٩٥
مراقبة الحسابات	٣٧٨٩
لجنة الإشراف على البدو	١١٠٠
قوة حدود شرق الأردن	٢٣٠١٥
الآثار (فوق العادة)	٢٠٠
قوة حدود شرق الاردن (فوق العادة)	٨٢٣
قوة حدود شرق الأردن (مصروفات خصوصية)	٨٥٧
المعتمد البريطاني (فوق العادة)	٠
الاشغال العامة (فوق العادة)	٨٦١٠

البرق والبريد والهاتف (فوق العادة)	٣٥٠٠
الصحة العامة (فوق العادة)	٠
مكافحة الجراد	٢٠٠٠
الشرطة والسجون	٥٥٣٠

والذي ركزت فيه على نفقات المعتمد البريطاني بقوة حدود شرق الاردن والجيش العربي، نستنتج مايلي بعد دراستي لهذا الجدول الذي يمثل ميزانية امارة شرق الاردن عام ١٩٣١/١٩٣٠م نستنتج ما يلي:

اولا: تاتي نفقات قوة شرق الاردن في المرتبة الثانية من حيث النفقات كما يشير الجدول الى ان هناك مصروفات اضافية كانت ترصد لهذه القوة اضافة الى مخصصاتها المالية.

ثانيا: ان نفقات المعتمد البريطاني قد احتلت المقام الاول في النفقات لهذا العام اضافة الى رصد مخصصات اضافية خلال هذا العام اطلق عليها (قوة العادة).

ثالثا: تاتي نفقات الجيش العربي في المرتبة الثالثة من حيث النفقات والمصروفات.

رابعا: والملاحظ ان نفقات قوة الحدود وتفقات المعتمد البريطاني وخاصة الاضافية ادت الى:

أ) حدوث ازمة مالية ما بين الحكومة ومجلس النواب الاول، الامر الذي ادى بالامير عبدالله الى حل المجلس وعدم اكمال مدته الدستورية.

ب) ادت الازمة المالية في عام ١٩٣٣ والتي قامت بين مجلس النواب الثاني وحكومة الشيخ عبدالله سراج الى اقالة الامير لهذه الحكومة.

فالشئ المهم في هذه الموازنة هو تدقيق امكان تحقيق الدخل المقرر من قبل الحكومة لا قبول المفردات وكذلك تقدير عواقب الخطأ الذي قد يقع من جراء قبول الموازنة العمومية على هذه الصورة،

ومن المعلوم ان البلاد زراعية بحتة ولا مورد لها الا عن طريق زراعتها، وموارد العقارات ايضاً تنازلت (٥٠) بالمائة وهذا شئ ملموس ومحسوس، كما وان تجارة البلاد لا تخرج عن مواردها الزراعية، فان أفلست الزراعة افلست التجارة في البلاد، اذا والحالة هذه من أين تأتينا السعادة ومواردنا الزراعية والاقتصادية مهددة بالاخطار.

كما ورد في المادة (١٢) من الاتفاقية المعهودة ان حكومة بريطانيا عندما تكون واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات العادية للإدارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية تأخذ بتدبير اعانة من خزانتها على سبيل الهبة أوالقرض لواردات شرق الأردن، ولكن هذه العبارة مبهمة على ما أرى لأن هناك فرقاً بين الهبة والقرض فمثل هذه العبارات لا تفسر في وقت من الاوقات الا لمصلحة القوى وقوتنا معلومة بنسبة قوات بريطانيا العظمى.

وكانت الحكومة التركية تجنى من شرق الأردن باسم الأموال العمومية بما فيها البدلات العسكرية التي كانت تدفعها الجماعات الغير مسلمة (٩٧) ألف جنيه تركي ذهب كما هو ثابت بالسجلات المحفوظة ليومنا هذا في ولاية سوريا القديمة[٨٣].

كما وأن الحكومة التركية لم تنفق على هذه البلاد من وارداتها أكثر من ١١٦ الف جنيه تركي بما فيها نفقات القوة النظامية التي كانت مرابطة في لواء الكرك وهذه القوة كانت مركبة من طابورين أي ٢٠٠٠ جندي و٧٥ موظف واليوم بلاد شرق الأردن هي نفس تلك البلاد التي كانت مكلفة بدفع (٩٧) الف جنيه تكلف بدفع ٣٢٠ ألف جنيه في حين انها لم تتقدم خطوة واحدة في الزراعة أو التجارة لأن

---

[٨٣] الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، ٢٩/آذار/ ١٩٣٠، مذكرات المجلس التشريعي، محضر الجلسة المنعقدة في ١٩٣٠/٣/٢٢ للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول، الجلسة السادسة.

الفلاح الأردني لا يزال يحرث على محراثه القديم الذي ورثه من عهد أجداده والتجارة الأردنية لا تزال على ما كانت عليه منحصرة في الحلاوة والعجوة.

اذاً كيف يمكننا أن نقبل بهذه الموازنة البالغ مقدارها ٣٦٠ ألف جنيه فلسطيني مع وجود الجراد الذي يهدد الزراعة وتساقط اسعار الحبوب هذا التساقط الهائل مع فقدان التجارة والصناعة بالوجه القطعي.

ان شرق الاردن التي هي عبارة عن متصرفية واحدة فقيرة بزراعتها صناعتها وتجارتها لا اعتقد انها مستعدة لقبول شكل الحكومة الحالي وهذا التضخم وليست الأمة مكلفة بان تعول الكثير من الموظفين دون ان يقوموا باعمال تستحق تلك الاعالة.

لو رجعنا الى عام ١٩٢٥ وما قبله لوجدنا ان مديري الدوائر كانوا يتقاضون رواتباً لا تتجاوز ٢٥-٣٠ جنيهاً في حين ان الحاجيات وحتى الكماليات في ذلك العهد كانت اغلى منها في هذا الوقت، وبدلات الايجار كانت أضعاف اضعافها في هذه الايام ثم لو أمعنا النظر على العهد التركي لوجدنا ان الموظف الذي كان يتقاضى عشر جنيهات اصبح اليوم يتقاضى اربعين جنيها والسبب في ذلك ان الاسعار في هذه الأوقات اربعة امثال الاسعار في ذلك العهد[٨٤].

وليس من المعقول ولا مما يسلم به الضمير الحي والوجدان الطاهر ان يوفر الموظف ثلثي راتبه أو نصفه وبمقابله يموت الفلاح جوعاً ويأكل الحشائش على ان الجراد في هذه السنة لا اعتقد انه يبقى شيئاً من الحشائش ايضاً ليقتات فقراء البلاد منها.

ولكن المصيبة التي نحن بصددها مصيبة راهنة معلومة وظاهرة العيان كما تفضل شمس الدين بك ان موارد هذه البلاد كانت لا تبلغ مئة ألف جنيه في عهد الاتراك واما في هذه الايام فموارد الخزينة تقدر

---

[٨٤] الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، ٢٩/آذار/ ١٩٣٠، مذكرات المجلس التشريعي، محضر الجلسة المنعقدة في ١٩٣٠/٣/٢٢ للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول، الجلسة السادسة.

بـ ٣٠٠ ألف جنيه ونيف في حين ان البلاد لم تتقدم خطوة واحدة في زراعتها وتجارتها وصناعتها، ولكنها تقدمت بشئ واحد فقط وهو التضخم الحكومي وكثرة جيوش الموظفين.

ان الموظف الذي يعيش من خيرات هذه البلاد يجب عليه ان يقوم بالاعمال الكثيرة، لا لأن يضيع الاوقات بالتلهي وبتوديع واستقبال الزائرين كما نرى ذلك في أكثر الدوائر في الاوقات الحاضرة.

ان دائرة المالية في عام ١٩٢٤ كان عدد موظفيها لا يتجاوز العشرة بينما نراها اليوم اربعة أضعاف السابق، وأما قضية الاعانة المالية التي تحن علينا بها دولة الانتداب العظمى فلا شك بان هذه الاعانة اعانة بالمعنى المقصود هذا اذا لم يكن قرض باسم اعانة تستره عندما تصبح واردات البلاد مساعدة على ذلك[٨٥].

كما سعت الحكومة في هذا العام (١٩٣٢)، بشتى الطرق إلى ايجاد مبالغ لإعانة فقراء المزارعين كما تساعدهم على زرع اراضيهم في هذه السنة، فتوفقت الحكومة بهمتها إلى ايجاد مبلغ (٤٥٠٠) جنيهاً، القسم الأعظم منها من اموال الخزينة والقسم الآخر من مشروع اعانة الموظفين، وقد قرر المجلس التنفيذي بلزوم اقراض هذا المبلغ للمقاطعات الجنوبية بما فيه عشائر بني صخر وبني حميدة، وقد احسنت صنيعاً بهذا العمل، وتوفقت ايضاً الى استقراض مبلغ (٦٠٠٠) جنيهاً من البنك العثماني لتوزيعه على بقية المزارعين، فإذا الفت نظر الحكومة لتوجيه نظر مدير المصرف الزراعي لتشكيل لجنة لتوزيع هذا المبلغ على المزارعين المستحقين حيث كاد موسم الزراعة ان ينتهي وتذهب الفائدة[٨٦].

---

[٨٥] الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، ٢٩/آذار/ ١٩٣٠، مذكرات المجلس التشريعي، محضر الجلسة المنعقدة في ١٩٣٠/٣/٢٢ للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول، الجلسة السادسة.

[٨٦] الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، العدد ٧٢، ١٩/كانون الثاني/ ١٩٣٢، محضر الجلسة الرابعة عشرة للدورة الاعتيادية الأولى للمجلس التشريعي الأردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٤-١-١٩٣٢.

الفرع الثاني: الواردات المالية.

بعد انتهاء العهد الفيصلي في سورية على يد فرنسا في تموز عام ١٩٢٠م، بدأ الإنجليز يبسطون نفوذهم على شرق الأردن، بموجب اتفاقية سايكس بيكو، التي عينت الحدود بين الدولتين المنتدبتين على بلاد الشام، فأقاموا حكومات محلية ضعيفة في شرق الأردن، بهدف وضع البلاد في حالة من الفتن، والاضطرابات، والمنازعات. حيث لم تكن هذه الحكومات تملك الموارد المالية الكافية، والقوة العسكرية اللازمة لفرض الأمن، والنظام وسيادة القانون. وكان هذا تمهيداً للاحتلال العسكري البريطاني للمنطقة. وصادف في هذا الوقت وصول جماعة الحركة العربية، إلى الأردن من دمشق، لتنظيم أنفسهم في مناوأة الفرنسيين، وحملهم على طلب مساعدة بريطانيا لتهدئة الحال، والذين بدورهم اتصلوا بالشريف الحسين ملك الحجاز طالبين منه إرسال أحد أبنائه ليتولى قيادة الحركة الوطنية في شرقي الأردن ، فوقع اختيار الشريف الحسين بن علي على ولده عبدالله الذي كان يتولى الخارجية أثناء الثورة ، فقاد جيشاً مؤلفاً من ألفي شخص باتجاه معان التي كانت تحت سلطة الحجاز ، وأعلن الأمير عبد الله عن سبب قدومه ، وهو العمل على إخراج الفرنسيين من سورية وتحريرها[٨٧].

ان الاستراتيجية التي وضعها الانتداب، وعلى الامير ومسؤولي ادارته تنفيذها هي أن لا يوجد في الاردن حكم وطني يضع الاساس لبناء نظام يضع مصلحة مواطنيه أساسا للحكم، ثانيا أن يبقى الاردن في عوز دائم، وهذا استدعى ألا يكون لأهل الاردن رأي في تقرير السياسة على كل الصعد في الدولة – الأمر الذي لا يزال قائما حتى يومنا هذا– يتم التحايل والتضليل وأحياناً الفرض لاختلاق ديمقراطية الـ (One man one vote)التي لا مثيل لها ديمقراطي في العالم. أما العوز الاقتصادي، فالواقع في الاردن اليوم يعطينا الجواب، فالانهيار الاقتصادي وصل إلى ما لا

[٨٧] العناقرة، محمد محمود (٢٠١٠)، محطات تاريخية: تأسيس إمارة شرق الأردن، جريدة الدستور.

يستطيع أن يتعداه، والفساد مستشر تاريخياً والنهب والسلب وبيع مقدرات البلاد الاقتصادية أوصل الأردن الى واقع أنه لم يعد هناك ما ينهب، ووصلت مديونية الدولة إلى ما لا يمكن سداده، وكل ذلك هو حصيلة المسار الاستراتيجي المرسوم للبلد، منذ أن تسلم الأمير عبد الله المسؤولية. هذه الاستراتيجية التي فرضها الانتداب استدعت ألا يكون للأردنيين موقع مؤثر في السلطة التي تولاها في تلك المرحلة رجالات حزب الاستقلال، الذين استهدفوا أن يجعلوا من الأردن الرباط الذي من على أرضه يبدأ تحرير سورية، وبسبب هذه السياية الإبعادية للأردنيين قامت أكثر من انتفاضة مسلحة، أهمها ثورة ماجد العدوان التي كان لها برنامج سياسي وطني وبعدها ثورة كليب الشريدة في كورة ابن رباع، وطبيعي أن تقمع هذه الانتفاضات حتى يصبح الاردن قادراً على القيام بالدور المرسوم له لخدمة أهداف الانتداب [٨٨].

وبعد أن هيأت بريطانيا الواقع في الأردن قضت على أحلام الاستقلاليين وأقصتهم عن الحكم في الإمارة واستبدلتهم بشخصيات فلسطينية انتدبتهم سلطة الانتداب في فلسطين للمساعدة في بناء الدولة .

الفرع الثالث: الإدارة المالية أثناء فترة المندوب البريطاني جوليوس أبرامسون

إن مهام أبرامسون الإجرائية هي أنه كان أول مقيم بريطاني في عمان في الأيام الأولى من تشكيل الحكومة المركزية في شرق الأردن وذلك بمساعدة سبعة مستشارين بريطانيين لمساعدة الأمير عبد الله في الإشراف على الإدارة الجديدة. في الحقيقة، أن هؤلاء المستشارين كانوا مواليين للسلطة البريطانية التي عينتهم كما أنهم كانوا موظفين لتنفيذ أوامر تلك السلطة[٨٩]. ولأن شرق الأردن كانت عبارة دولة ذات موارد طبيعية فقيرة، فقد واجهت العديد من الصعوبات في الوصول لتحقيق التوازن بين الإيرادات والواردات

---

[٨٨] الجمعاني، ضافي (٢٠١٣)، كيف يمكن مواجهة المخاطر التي تحدق بالأردن وفلسطين، جريدة القدس، كاتب وسياسي أردني.

[89] Ali Mahaftha, Jordania British relation from the establishment of the Emirate up to the termination of the treaty (1921-1957). Dar Annahar Publisher. Beirut 19673, P. 33.

وبالتالي فإنها كانت في حاجة ماسة إلى دعم من الآخرين، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الدعم يلعب دوراً خطيراً في تاريخ ومصير البلاد في إطار هذا الوضع المالي السيئ، لذا فقد تم انشاء إدارة مركزية لشرق الأردن، ولكنها كانت بحاجة إلى موارد مالية لمساعدة البلاد على الاستمرار في نفقاتها، حيث كانت تعمل إمارة شرق الأردن في هذا الصدد على تبادل اثنين من الموارد الرئيسية التي تجمع الضرائب وفقاً للتشريعات العثمانية والعمل على تغييرها تدريجياً، والجدير بالذكر هنا أن قبول الدعم المالي البريطاني أضاف القيود السياسية والعسكرية والإدارية على البلاد. حيث تولّت السلطة البريطانية التي يمثلها المندوب البريطاني في عمان الدعم المالي الواجب دفعه وفقاً للاتفاق الذي عقد بين الأمير عبد الله وتشرشل في المناقشات التي تم اجراؤها في القدس في عام ١٩٢١ كوسيلة للضغط والابتزاز ضد الحكومة الأردنية والسيطرة على الشؤون الداخلية للبلاد. شهدت إمارة شرق الأردن أيضاً بعض الحوادث التي أدت لحالات غير مستقرة في الإمارة، الأمر الذي شكل عقبات واجهتها الحكومة المركزية في ممارسة واجباتها في هذا المجال، حيث كانت أيضاً غير قادرة على جمع المال والضرائب وقد انعكس هذا على الإمارة والهيئات الحكومية بأقل من شهرين من عمر الإمارة حيث تم استنفاذ جميع ما في خزينة الإمارة دون بناء القوة العسكرية وأصبحت ثروة الإمارة فارغة، الأمر الذي فرض بحد ذاته على الحكومة الأردنية إنشاء قوة عسكرية لحماية البلاد، وألزم الإمارة بالطلب من المقيم البريطاني الوفاء بالالتزامات المالية (ونستون تشرشل إلى الأمير عبد الله)، وإعطاء مبلغ من المال النقدي لإنشاء قوات الأمن[٩٠].

بالإضافة إلى ذلك، حاول أبرامسون جمع أقصى الأدلة الممكنة لإثبات فشل الأمير عبد الله وذلك للعمل من أجل إلحاق الأردن بفلسطين لتكون ضمن الوطن القومي اليهودي حيث طلب المندوب السامي

---

[90] Klaifat, Riyadh Mofleh (2012), The British Resident in Transjordan and the Financial Administration in the Emirate Transjordan 1921-1928, Journal of Politics and Law; Vol. 5, Published by Canadian Center of Science and Education

هربرت صموئيل تخليص الحكومة من علي خلقي الشرايري وذلك مقابل دفع مساعدات مالية إلى الأردن، وقد كان ذلك بسبب الوضع المالي السيئ ولتمرير هذه الأزمة.

قدم رشيد طليع استقالة حكومته يوم ٢٣ يونيو ١٩٢١ لإصلاح حكومي في ٥ تموز عام ١٩٢١، ولكن من دون علي خلقي الشرايري بعد أن قامت الحكومة البريطانية بدفع ١٨.٠٠٠ جنيه إسترليني في يوليو ١٩٢١ لفترة الستة أشهر المتبقية من عام ١٩٢١ وفقاً لشروط جديدة من أبرامسون المقيم البريطاني في عمان تتضمن ما يلي[٩١]:

١. تعيين الكابتن فريدريك بيك ليكون مسؤولاً عن نفقات أعضاء القوة العسكرية وتوحيد هذه القوة تحت قيادته.

٢. يجب ألا يزيد أعضاء القوة عن ٧٥٠ جندياً.

٣. أن تكون إمارة شرق الأردن هي المسؤولة عن الأمن ونفقات القوة الاحتياطية ونفقات منزل المقيم البريطاني.

وجد رشيد طليع أن هذه الشروط ضارة بالحكومة وأنها تنتهك السيادة الوطنية لشرق الأردن، وبعد العديد من المناقشات بين الأمير وحكومته من جانب والمقيم البريطاني من الجانب الآخر اضطرت حكومة شرق الأردن لقبول هذه الشروط، ولكن لم يعطِ رشيد طليع موافقته على هذه الشروط ورفضها مما دعا الشعب البريطاني أن يعتبروه عدوهم، هذا كان واضحا من خلال تهديد وزير المستعمرات البريطانية الموجه إلى الملك عبد الله حيث أنه أنهى مجلس الوزراء عندما قال "أن فرنسا تشكو من هذا الرجل، وإذا

---

[91] Mohammad Ahmad Assalah, Administration in the Emirate of TransJordania (1921-1946) DAR Al Falhi Publisher and distribution, Irbid, Jordan 1985, P 147.

كانت الحكومة البريطانية ترى نفسها أنها خالية من أي التزام يتم إعطاؤه إلى الأمير عبد الله بشأن المساعدات المالية الشهرية له وسوف تتوقف هذه المساعدات إذا لم يتم استبداله بشخص آخر. ثم قبل السيد رشيد طليع الاستقالة واعطاء فرصة للأمير للتعامل مع المشكلة حسب الظروف، ثم اضطر رشيد طليع الاستقالة مرة أخرى في ٥ أغسطس ١٩٢١ ليحل محله مظهر الرسلان في 15 آب 1921. حيث لم يكن قوياً جدا في موقفه فكان يحاول الحصول على موافقة المسؤولين البريطانيين لمجاراة الشعب البريطاني وطرح محتواهم، الأمر الذي سمح للمقيم البريطاني في عمان بإدارة شؤون البلاد سراً، ولكن على ما يبدو كانت تدار البلاد من قبل الأمير، الأمر الذي أدى إلى خلق الفوضى وانتشار الرشوة والفساد في البلاد و كانت ثروة البلد فارغة[٩٢].

بهذه الطريقة كانت المساعدات المالية سبباً للتدخل في إمارة شرق الأردن منذ إنشائها حيث كان للمفوض السامي والمستشار المالي البريطاني في قسم التمويل (وزارة) الحق في الإشراف على جميع الشؤون المالية، وكان يستخدم هذه المساعدات المالية في شهر آب عام ١٩٢١، كوسيلة للضغط على الحكومة مما اضطر رئيس الوزارة رشيد طليع أن يستقيل.

الفرع الرابع: الإدارة المالية أثناء فترة المندوب البريطاني جون فيبي

وفقا للاقتراح الذي قدّمه الوفد البريطاني إلى عمان إلى وزير المستعمرات البريطانية من أجل تعيين جون فيبي كمندوب بريطاني في عمان بدلاً من أبرامسون. وصل فيلبي إلى عمان في ١٠/٢٩/1921 حاملاً معه رسالة إلى الأمير عبد الله تشير إلى تعيينه في منصب المندوب البريطاني في شرق الأردن في ذلك الوقت الذي كان لورانس يمارس مؤقتاً مهام المندوب البريطاني في عمان، بدأ فيلبي واجبه

---

[92] Klaifat, Riyadh Mofleh (2012), The British Resident in Transjordan and the Financial Administration in the Emirate Transjordan 1921-1928, Journal of Politics and Law; Vol. 5, Published by Canadian Center of Science and Education

كمندوب بريطاني في شرق الأردن عن طريق الإشراف على شؤون الإمارة المالية والإدارية والعسكرية المختلفة، وذلك من خلال التدخل المباشر أو عن طريق تقديم المشورة للأمير وحكومته. حيث كان يعمل على أساس اتفاقية الأمير عبد الله وتشرشل، وكذلك كان يسعى لتأكيد الاستقلال ضمن أساس النفقات وكان يشجع الصيغة المحلية من خلال إنشاء التأسيس الديمقراطي ووضع آلية لمراقبة الشؤون المالية في شرق الأردن[٩٣].

استناداً إلى البيانات المقدمة للمندوب البريطاني جون فيلبي لتوضيح حساب الإمارة خلال الأشهر التسعة الأولى من عهده (١ أبريل ١٩٢١ – ٣١ ديسمبر ١٩٢١) والتي أوضحت بأنه تم استنفاد جزء من الميزانية بسبب هدايا الأمير لذلك وجدنا أن القدرة على الاستمرار في السنة القادمة ستكون ضعيفة جداً، بالتالي اقترح تقرير مالي مقدم للمفوض السامي هربرت صموئيل للفترة من ١ أبريل حتى ٣٠ يونيو ١٩٢٢ إعطاء الأردن ديون مالية بقيمة £ ١٠٠٠٠٠٠ لاستخدامها كديون زراعية لأغراض التنمية بشكل عام، بالإضافة إلى قوة احتياطية وزيادة عددهم بحجة أن المال لا يكفي ولا يغطي النفقات ما لم تتم زيادة قيمة الضرائب وأن يتم تسديد تلك الديون في أربع سنوات في المقابل ستوقف الحكومة البريطانية المساعدات المالية للسنة المالية (G١٩٢٢) وجميع المطالب لهذا الدعم التي تمكن الإمارة من مواصلة نفقاتها.

ويتضمن التقرير اقتراحاً لزيادة المساعدات الشخصية للأمير على أن تكون (٢٠٠٠) جنيه شهريا بعد أن تم تحديدها ب (١٢٥٠) جنيه شهريا، ولكن تم رفض هذا الاقتراح من قبل الحكومة البريطانية ولم يتم أخذه بعين الاعتبار، بناءً على توصية من المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل في تقريره

---

93 Records Of Jordan (1919-1956), Vol. 1, (1919-1922), Edited by Prestland, (Archive Editions, London, 1996) C. O referred to as R. J, 733/23, Rebort By Philby, about the situation in Trans Jordan 1 July 1922, PP. 752-753

بشأن الوضع المالي في الأردن إلى جانب الوضع السياسي في شرق الأردن دون أية توصية تدعم الاقتراح الذي قدمه فيلبي المندوب البريطاني، ويعتبر المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل أن هذا المبلغ ليس من السهل أن تتم الموافقة عليه ولا يمكن تغطيته بسهولة وبالتالي لا يجوز زيادة قوة احتياطية وليس من المتوقع أن يأخذ الأردن أكثر من المبلغ المخصص لذلك، ولكن فيما يتعلق بالمساعدات المالية للأمير يجب ألا تتجاوز (١٥٠٠) جنيه شهريا وبالتالي فإنه يجب على حكومة شرق الأردن دفع الفرق بين النفقات والدخل المتزايد[٩٤].

من هذا التقرير، نجد أن الحكومة البريطانية تهيمن وتسيطر على جميع المسائل المالية لإمارة شرق الأردن سواء كانت تلك المسائل تتعلق بالضرائب أو النفقات العامة للدولة، أو المصروفات الخاصة للأمير عبد الله، كما عملت على تعيين المبلغ المحدد و يجب على حكومة شرق الأردن إدارة شؤونها إذا تم فرض المزيد من الضرائب على شعب إمارة شرق الأردن وهذه السيطرة لا يمارسها فقط المندوب البريطاني في عمان والمندوب السامي البريطاني في فلسطين ولكن حتى وزارة المستعمرات تقوم بنفس الشيء وبالتالي فإن الوضع البريطاني انعكس على الميزانية العامة للدولة، حيث بلغت ميزانية الحكومة المبينة في ابريل/ نيسان عام ١٩٢٢ إلى حوالي ٢٠٠،٠٠٠ £ مع عجز قدره ٧٥،٠٠٠ £ الأمر الذي فرض على الأمير عبد الله إرسال مذكرة تفاهم في هذا الصدد إلى المندوب السامي في فلسطين في ٣ سبتمبر ١٩٢٢، مؤكدا أن "هنالك نقص كبير في رصيد الدخل يضع حكومة المنطقة في مشكلة مالية كبيرة قد لا يمكن السيطرة عليها بسهولة" مشيرا إلى أن هذا العجز سوف يؤدي إلى عدم استمرارية نظام

---

[94] Records Of Jordan (1919-1956), Vol. 1, (1919-1922), Edited by Prestland, (Archive Editions, London, 1996) C. O referred to as R. J, 733/23, Rebort By Philby, about the situation in Trans Jordan 1 July 1922, PP. 752-753

البلد الذي نراه سوياً بل سيتعدى إلى الأمن الذي سيكون لديه تأثيرعلى كل من (شرق الأردن وفلسطين) و حتى على سوريا في نفس الوقت، لذا طلب الأمير في مذكرته دين مالي لا يقل عن ٥٠٠٠ جنيها شهريا.

المبحث الثاني: أسباب الأزمة المالية

تكمن أسباب الأزمة المالية في إمارة شرق الأردن في غضون السنوات الأولى من تأسيسها فيما يلي وعلى النحو التالي[95]:

١. استخدام السلطة البريطانية المساعدات المالية لتسود هيمنتها وسيطرتها على البلاد وعدم الوفاء بالالتزامات المالية لحكومة شرق الأردن وكذلك استخدام أسلوب وقف المدفوعات عندما كانت البلاد في حاجة ماسة إلى المساعدات.

٢. استخدام مختلف العملات في إمارة شرق الأردن مثل المجيدي التركي والقرش السوري والقرش المصري مع أسعار صرف مختلفة.

٣. عمليات التعيين الحكومية الكبيرة في الدوائر الحكومية ما أسفرت عن مزيد من النفقات.

٤. الإفراط في الإنفاق خاصة نفقات قصر الأمير بما في ذلك هدايا الأمير لرؤساء القبائل.

ومن أجل حل تلك المشكلة المالية الكبيرة، اتخذت الحكومة الأردنية نفس الإجراءات متمثلة بإصدار أول قانون حاسم في شرق الأردن رقم (٤٧) في ١٥ فبراير ١٩٢٣ حيث سيتم استبدال القرش السوري بالقرش المصري في الواردات والنفقات في جميع معاملات البلاد الرسمية من أبريل ١٩٢٣. واستمر الاتفاق في جميع مجالات الإمارة حتى صدور قرار للتعامل مع الجنيه الفلسطيني من ١ أكتوبر ١٩٢٧، حيث أصبح تسعير المجيدي التركي عشرة قروش مصرية. وفى هذا الصدد أيضاً، فصلت الحكومة الكثير من الموظفين من العمل وأصدر الأمير أمرا بإلغاء "جميع الوظائف الإضافية وبدء تخفيض النفقات"

---

[95] Klaifat, Riyadh Mofleh (2012), The British Resident in Transjordan and the Financial Administration in the Emirate Transjordan 1921-1928, Journal of Politics and Law; Vol. 5, Published by Canadian Center of Science and Education

بالإضافة إلى اقتراح المندوب البريطاني الذي يطلب بوقف بناء بعض المدارس ووقف فتح الطرق لتقليل النفقات ولكن هذه الإجراءات لم تنجح في مواجهة المشكلة المالية وحلها، حيث أصبحت الحكومة تحت سيطرة المندوب البريطاني جون فيلبي الذي كان له الحق في ٢ أغسطس ١٩٢٣، بالإشراف على الشؤون المالية في إمارة شرق الأردن، ووقف أي مخصصات مالية إذ فشلت الحكومة في تحقيق التزامها وهذا ما حدث كما الأزمة المالية التي تؤثر على تطلعات البلاد من (١٩٢٢-١٩٢٣) لجميع الإجراءات التي قامت بها إمارة شرق الأردن من أجل حل الأزمة المالية، الأمر الذي فرض على المندوب البريطاني **phibly** في سبتمبر ١٩٢٣ وقف المساعدات المالية نظرا لعدم كفاءة استخدامها في الإدارة المالية في شرق الأردن وذلك من خلال الصلاحيات الجديدة الممنوحة للمندوب البريطاني فيلبي الذي عمل على تعديل ومحورة الميزانية وتقديراتها للسنة (١٩٢٣-١٩٢٤) وتقديمها لهربرت صموئيل[٩٦].

المطلب الأول: مستوى الدخل للشعب.

لم تستوعب الذهنيات العشائرية التقليدية المناطقية، الظروف والدوافع السياسية الخارجية لإقامة دولة الإمارة، مثلما لم تستوعب ما طرأ على خارطة المنطقة السياسية من تبدلات، هاجسها الأساسي خدمة الأغراض السياسية في المشرق العربي، ولم تكن تلك الزعامات قادرة على استيعاب المرحلة السياسية الجديدة، وما رافقها من تشكيلات سياسية كيانية جديدة في المنطقة، وظلت أسيرة عقلياتها الانعزالية. وقد مثَّلت الزعامات المناطقية العشائرية والقبلية تياراً انعزالياً في البلاد، لا يمتلك الوحدة ولا التجانس، وسرعان

---

[96] Records Of Jordan (1919-1956), Vol. 1, (1919-1922), Edited by Prestland, (Archive Editions, London, 1996) C. O referred to as R. J, 733/23, Rebort By Philby, about the situation in Trans Jordan 1 July 1922, PP. 752-753

ما عجز هذا التيار عن تحقيق أهدافه، فالغايات الاستعمارية كانت أقوى منه وأقدر على إجهاضه واستيعابه لصالح المشروع الكولونيالي في المنطقة[٩٧].

وتمكنت السلطات البريطانية من تفجير الانتفاضات الشعبية، مستغلة عدم موافقة الزعامات المحلية على اتفاق القدس وتأسيس كيان سياسي بزعامة وافدة، لتحقيق أهداف استعمارية في المنطقة، فمثلا لجأ صموئيل إلى أسلوب جر عدد من الزعامات المحلية للانتفاض على الحكم الجديد لإقناع الإدارة البريطانية أن توجهاتها آنذاك في إقامة كيان سياسي في شرقي الأردن ليست في محلها، ليتيح بالتالي فرص نجاح جديدة للتوجهات الصهيونية التي عبَّرت عن أطماعها بالمطالبة بشمول الوطن القومي اليهودي لمناطق شرقي الأردن. كما استغلت السلطات الكولونيالية البريطانية الانتفاضات الشعبية من أجل التخلص من حركة المعارضة التي تمثلت بالزعماء التقليديين، والتخلص في نفس الوقت من حزب الاستقلال الذي استنفذ دوره من وجهة النظر البريطانية.

فالتكوين الطبقي للحالة الاجتماعية (الأردنية)، لم يكن واضحا، فالبلاد عاشت حالة الإنتاج البسيط الذي يعيد إنتاج نفس الظروف الاجتماعية، ويبقي على حالة الوعي الاجتماعي في حالة استقرار ونمو غير ملحوظ، وسيادة الطابع العشائري/ القبلي في البلاد شكَّل تحدياً كبيرا أمام نشوء دولة مركزية، مثلما شكَّل تحديا كبيرا أيضا أمام نشوء وعي سياسي/ اجتماعي، يعكس نفسه في صيغة تعابير سياسية مشتقة من طبيعة الحياة الاجتماعية/ التركيب الاجتماعي/ الاقتصادي المشوه[٩٨].

---

[٩٧] السعدي، عصام محمد (٢٠١١)، الحركة الوطنية الأردنية "١٩٢١-١٩٤٦"، العدد الثامن والعشرون.

[٩٨] السعدي، عصام محمد (٢٠١١)، الحركة الوطنية الأردنية "١٩٢١-١٩٤٦"، العدد الثامن والعشرون.

لم يكن بإمكان الجماهير الأردنية والحالة تلك، أن تصوغ مؤسساتها الشعبية/ المنظمة لأنها أصلا لم تكن قد صاغت بعد مؤسسات فوقية/ دولة. وشكَّل النظام العشائري تحديا وسببا مباشرً ا في تأخر نمو طبقة اجتماعية متوسطة.

إن انخراط كافة العناصر والزعامات الوطنية الشرق أردنية في إطار حزب الاستقلال العربي منحه شرعية التواجد المحلي والقوة الاجتماعية/ السياسية اللازمة لاستمراره كحزب قومي مقاتل، كما قطع الطريق على إمكانية تشكيل أحزاب سياسية شرق أردنية التنظيم والبرنامج. فالهوية الوطنية الشرق أردنية لم تبرز بعد، ولم يجر التعامل بها ولا الاعتراف بها على الصعيد الشعبي والسياسي المحلي، باعتبارها واحدة من محرمات ذلك الزمن، حتى النظام الجديد الذي وُجد على أساس تكريس تلك الهوية، طرح نفسه كمشروع قومي لضمان التعامل المحلي معه والاعتراف به [٩٩].

وقد وقع حزب الاستقلال العربي في شراك تكتيكه الساذج، فضحى بالجماهير الشرق أردنية التي استمد منها القوة والنفوذ مقابل وهم توفير إمكانات وفرص الكفاح من أجل استرداد سوريا، وتغافل عن المهمات الوطنية الديمقراطية محليا، التي يمكن أن تحصن مواقعه محليا، واعتقد أن انخراط العناصر والزعامات الوطنية المحلية في مؤسساته السياسية والعسكرية والتزامها بقراراته وأهدافه سيمنع جماهير البلاد من الارتداد عنه والتحرك ضده. ويمكن تفسير وقوف الحزب ضد الانتفاضات الشعبية المحلية في إطار فهمه القومي الكفاحي لبرنامجه، وليس في إطار ارتهانه وتنفيذه للتوجهات الكولونيالية البريطانية.

وقد سهّلت سياسة الحزب المحلية بعث النعرة الإقليمية ضده، وأعطت فرصا إضافية للسلطات البريطانية وحكومة الإمارة من أجل استثارة مخاوف جماهير البلاد على مصالحه، بتقديم الحزب مشروعه

---

[٩٩] السعدي، عصام محمد (٢٠١١)، الحركة الوطنية الأردنية "١٩٢١-١٩٤٦"، العدد الثامن والعشرون.

القومي على المشروع الوطني المحلي، فارتفعت شعارات من نوع الأردن للأردنيين ورفض التضحية بكيان شرقي الأردن من أجل تحرير سوريا. وكانت ممارساته سببا رئيسيا في نشوء الوعي الوطني والإقليمي الذي حلَّ محل الوعي القومي، والاعتراف المحلي بالهوية الوطنية الشرق أردنية، وبالتالي الاعتراف بالكيانية الأردنية الجديدة كما سيظهر ذلك جليا في برامج الأحزاب. والمؤتمرات الوطنية السياسية التي ظهرت بعد عام ١٩٢٦[١٠٠].

المطلب الثاني: اثر الازمة المالية على السياسة الداخلية والخارجية.

هنالك عناصر أساسية مهمة حددت السياسة الخارجية الاردنية، اولها الموقع الجغرافي للأردن، او ما يسمى الموقع الاستراتيجي، فالأردن هو الجزء الجنوبي من سورية الطبيعية ولذلك كان التطلع إلى قيام الوحدة الوطنية وحدة الاقطار السورية وهذا كان عنصراً اساسياً ربما و لا زال وإن كان تأثيره ضعيفاً ولكن له تأثيره في السياسة الخارجية الاردنية.

والأردن، أيضا، بموقعه الجغرافي يقع بين قِوى عربية قوية، السعودية في الجنوب والعراق في الشرق وسورية في الشمال، وهذه الدول لها أهمية كبيرة وهو فوق ذلك محاذ لفلسطين التي كانت ومنذ مطلع هذا القرن وقبل قيام الدولة الاردنية مقرر مصيرها أن تكون وطناً قومياً لليهود في فلسطين، ولذلك وجود الاردن على معظم الحدود الشرقية لفلسطين له اهمية كبيرة في سياسته الخارجية[١٠١].

هذا الموقع الجغرافي هو العنصر الأول من العناصر الأساسية للسياسة الخارجية الأردنية، كان قبل قيام دولة إسرائيل وحتى بعد قيامها والكيان الأردني انشأ كما تعلمون مثل كل الكيانات الموجودة في المنطقة على يد الدول الاستعمارية التي سيطرت على هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، واقتسمت

---

[١٠٠] السعدي، عصام محمد (٢٠١١)، الحركة الوطنية الأردنية "١٩٢١-١٩٤٦"، العدد الثامن والعشرون.

[١٠١] ربيحات، صبري (٢٠٠٨)، سياسة الأردن الخارجية، مركز الرأي للدراسات والأبحاث.

مناطق نفوذ فيها، فجعلت سورية ولبنان لفرنسا وفلسطين وشرق الإردن والعراق لبريطانيا، والأخيرة أرادتً بوجود الكيان الأردني أن يكون دولة واقية لفلسطين حيث ستقيم فيها الوطن القومي اليهودي.

كان لمؤسس الدولة الأردنية الملك عبد الله بن الحسين وللذين تعاونوا معه من قادة الحركة القومية العربية في مطلع القرن العشرين وجهة نظر أخرى حيث كانوا يريدون للأردن منطلقاً لوحدة تشمل بلاد الشام وربما الهلال الخصيب ايضاً.

العنصر الثاني، الموارد البشرية، وهو عنصر مهم بالنسبة للأردن، الشحيح بموارده البشرية، و كان تأثيرها ضعيفاً في السياسة الخارجية الأردنية في عهد الإمارة، ولكنها بعد وحدة الضفتين، جاءنا عنصر جديد اسميناه التركيبة السكانية للأردن بوجود الشعب الفلسطيني والشعب الأردني الموجود أصلا وهذه التركيبة كان ولا يزال لها تأثير كبير في السياسة الخارجية الأردنية.

العنصر الثالث، الموارد الاقتصادية ، فالأردن شحيح بموارد الاقتصادية وهذا له دوره، وهو بحاجة دوماً للمساعدة من الخارج، وهو حتى هذه الساعة يتلقى المساعدات من الخارج باستمرار ودون انقطاع، هذا عامل مهم في تكوين وصياغة سياسته الخارجية[١٠٢].

العنصر الرابع، الايدولوجيا أو الأهداف السياسية لمؤسسي الكيان الأردني، فعبدالله بن الحسين المؤسس عندما جاء إلى هذا البلد واستقر به اميراً جاء إليه وقَبِل به الأردنيون على أساس أنه نجم وقائد الثورة العربية الكبرى، وجاء بمشروع سياسي فهو لم يقبل بالأردن أن يكون نهاية المطاف ولم تكن عمان مقراً له بتفكيره إطلاقا. كان دوما ينظر الى دمشق ويعتقد أنه الوريث الشرعي الحقيقي لفيصل بن الحسين وكان يسعى دوماً لوحدة بلاد الشام وسعى وحاول لدى الدول الكبرى آنذاك دون أن ينجح إلا بوحدة الضفتين.

---

[١٠٢] ربيحات، صبري (٢٠٠٨)، سياسة الأردن الخارجية، مركز الرأي للدراسات والأبحاث.

أما العنصر الخامس، فهو الإطار العربي، فالأردن محاط بدول قوية وهذه الدول القوية لها مشروعها ولها تطلعاتها فمصر ذات وزن مهم في العالم وفي المشرق العربي والوطن العربي وكذلك السعودية، خاصة بعد اكتشاف النفط فيها وأصبحت قوة مالية ودبلوماسية المال أو دبلوماسية الريال .. كان لها اثر مهم في الحد من طموح الهاشميين بوجه عام وطموح الهاشميين كان جزءاً من السياسة الخارجية الاردنية[١٠٣].

---

١٠٣ ربيحات، صبري (٢٠٠٨)، سياسة الأردن الخارجية، مركز الرأي للدراسات والأبحاث.

الخاتمة:

تعنى هذه الدراسة بالازمات المالية في شرق الاردن ولا يخفى على كل دارس ان للقوة الاقتصادية لاي بلد في العالم مصدر قوة له وتجعل له الحرية في اتحاذ القرارات المناسبة سواء كانت حكم داخل البلاد ام على الصعيد الدولي لان في القوة الاقتصادية تحترم عالميا ومن هنا ارتايت ان يكون موضوع دراستي هو الازمات المالية في شرق الاردن لانني لاحظت عبر سني عمري ان بلادي الاردن تعاني الكثير من الازمات الاقتصادية فقلت في نفسي ان تلك الازمات لم تات صدفة ولا بد لها من اسباب ومسببات فحاولت جاهدا وجود تفسير لذلك فوقع اختياري ان يكون موضوع دراستي حقبة زمنية معينة الا وهي من عام ١٩٢١/١٩٤٦م وبناء على دراسة تلك الحقبة يمكن ان اجد تفسيرا مقنعا لما نحن فيه ولما يمكن ان استشرف من مستقبل اقتصادي لهذا البلد فقمت بتقسيم دراستي الى ثلاثة فصول جاءت على النحو الاتي .

وحاول الباحث بالفصل الاول ان يتطرق الى ما كانت عليه البلاد من اهمية استراتيجية من حيث الموقع وتعرض من خلالها الى الحكم الاسلامي والحكم التركي الى ان قامت الحرب العالمية الاولى، محاولة الشريف الحسين من التخلص من سلطة الاتراك.

وقام الباحث ببيان سبب اقامة دويلات عربية صغيرة بعد الاستعمار وذلك للخلاص من الظلم والاستبداد والاعتراف باستقلال بعض الدول العربية منها امارة شرق الاردن، واستثناءها من وعد بلفور.

وبين الباحث جهود الملك عبدالله الاول لضم الدول العربية من سوريا وفلسطين والاردن تحت مسمى دولة واحدة وذلك من اجل وحدتها السياسية والشعبية لكن قبلت بالرفض من قبل بريطانيا لاهداف سياسية.

وحاول الباحث ان يبين جهوده كذلك في استقلال امارة شرق الاردن استقلالا تاماً بويع فيه ملكاً ووضع من خلالها الدستور.

اما الفصل الثاني فقد تناول الباحث الاحوال الداخلية والخارجية في امارة شرق الاردن التي من خلالها حاول الملك عبدالله الاول ان يجمع شمل الحكومات المحلية المتناثرة وتحويل الامارة الى مملكة.

واسس من خلالها حكومة موحدة ووضع من خلالها قانون انتخابي نيابي وقام على تأسيس جيش عربي كان نواتها رجال الثورة العربية الكبرى، ومستشفيات عسكرية كان تخدم جميع مواطني امارة شرق الاردن.

اما الفصل الثالث فقد تعرض الباحث الى بداية نشوء الامارة واتخاذ عمان عاصمة للامارة وبين سبب زيادة عدد سكانها من خلال الهجرات الداخلية والخارجية لها طلبا للرزق والمناصب الحكومية وغيرها.

وتعرض الباحث الى الاوضاع السياسية والاقتصادية في امارة شرق الاردن.

وتناول الباحث من خلاله الضعف الاقتصادي التي تمر به الامارة وذلك لمحدودية الموارد والظروف المناخية القاسية مما جعله يعتمد على مصادر التمويل الخارجي كالمساعدات والقروض الخارجية.

وتطرق الباحث الى الجمعيات الخيرية التي كانت تسعى الى وحدة الاقصطار العربية، والى الوضع الاقتصادي للبلاد العربية بان الحكم التركي والوضع الاقتصادي في امارة شرق الاردن.

وحاول الباحث ان بين دور بريطانيا في انشاء الفتن من خلال اقامة حكومات متعددة.

وتعرض الباحث الى الادارة المالية في امارة شرق الاردن وبين الباحث من خلالها سبب الصعوبات المالية التي تعرضت لها الامارة منها وكان ذلك سببا لسيطرة البريطانيين على تلك الامارة وسببا في بسط نفوذها.

وفي نهاية الفصل تناول الباحث الحالة الاجتماعية للشعب والحكومات المحلية التي ابتدعها الانجليز من اجل خلق الفتن وعدم الاستقرار ومن اجل السيطرة وبسط نفوذها على الدول العربية منها امارة شرق الاردن.

قائمة المصادر

- **الجريدة الرسمية**
- **المذكرات**
- **محاضر مجلس النواب**

- Records Of Jordan (1919-1956), Vol. 1, (1919-1922), Edited by Prestland, (Archive Editions, London, 1996) C. O referred to as R. J, 733/23, Rebort By Philby, about the situation in Trans Jordan 1 July 1922.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب

١. أبو غنيمة، زيادة (٢٠٠٩)، صفحات متناثرة من مفكرة الوطن، جريدة الغد.

٢. أمين، مهنا (١٩٨٦)، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، دار الجيل، الدار العربية للتوزيع، عمان.

٣. بني حسن، أمين عواد مهنا (١٩٨٩)، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، ط١، دار الجيل، بيروت.

٤. حتر، ناهض (١٩٨٥)، **في القضية الأردنية العربية**، ط٢، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان.

٥. حداد، مهنا (١٩٩١). **تمأسس وتشكيل المجتمع في الأردن بين الواقع والاتجاهات**، د.ن، اربد.

٦. الخطيب، جبر (١٩٩٩)، مشروع الملك حسين بن علي للوحدة العربية، منشورات وزارة الثقافة والشباب، عمان.

٧. خريسات، محمد عبد القادر(٢٠٠٨)، **الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨-١٩٣٩م**، وزارة الثقافة، عمان.

٨. الدويري، أيمن (٢٠٠٩)، تاريخ الأردن كاملاً، مجلة أنا الأردن.

٩. الربابعة، أحمد وحموده،أحمد (١٩٩١)، **السكان والحياة الاجتماعية**، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان

١٠. ربيحات، صبري (٢٠٠٨)، سياسة الأردن الخارجية، مركز الرأي للدراسات والأبحاث.

١١. الروسان، ممدوح (١٩٨٩)، الثورة العربية الكبرى في الحجاز وبلاد الشام.

١٢. الزركلي، خير الدين (١٩٢٥)، **عامان في عمان**، د.ن، مصر.

١٣. ساكب موسى أبو كوش (١٩٩٦)، **الحياة التشريعية في الأردن (١٩٢١-١٩٤٧م)**، ط١، وزارة الثقافة، عمان.

١٤. السعدي، عصام محمد (٢٠١١)، الحركة الوطنية الأردنية "١٩٢١-١٩٤٦"، العدد الثامن والعشرون.

١٥. سعيد، أمين (١٩٩٧)، **الثورة العربية الكبرى**، ٣مج، مكتبة مدبولي، القاهرة، مج١.

١٦. عبد الله بن الحسين (١٩٦٥)، **مذكراتي**، ط٤، نشر أمين أبو الشعر، ١٩٦٥م

١٧. عبد الله بن الحسين (١٩٧٩)، **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، حقبة من تاريخ الأردن،** ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

١٨. عبيدات، ميسون (١٩٩٣)، **التطور السياسي لشرقي الأردن في عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦م)،** مطبعة الجامعة الأردنية، عمان.

١٩. العدروس، سيد علي (١٩٩٢)، الجيش العربي الهاشمي، ترجمة العقيد الركن عبد العزيز المعايطة.

٢٠. العلاقات الاردنية البريطانية، الموسوعة الحرة، ويكيبديا.

٢١. العمري، صبحي، ميسلون (١٩٣٩)، أوراق الثورة العربية الكبرى، مطبعة ابن زيدون.

٢٢. عميش، يوسف عميش (٢٠٠٦)، من تاريخ الأردن العريق، تأسيس إمارة شرق الأردن، دار الشروق، عمان.

٢٣. العناقرة، محمد محمود (٢٠١٠)، محطات تاريخية: تأسيس إمارة شرق الأردن، جريدة الدستور.

٢٤. غرايبة، خليف (٢٠٠٦)، مراحل التوسع المورفولوجي لمدينة عمان، مجلة كلية الآداب، العدد٣٩، جامعة الزقازيق.

٢٥. غوانمة، يوسف (١٩٧٩)، عمان حضارتها وتاريخها، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان.

٢٦. ماضي، منيب، والموسى سليمان (١٩٥٩)، تاريخ الأردن، عمان، ط١.

٢٧. محافظة، علي(١٩٨٩)، **تاريخ الأردن المعاصر في عهد الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦)،** ط٢، مركز الكتب الأردني.

٢٨. محافظة، محمد أحمد (١٩٩٠)، **إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦م)**، دار الفرقان، عمان.

٢٩. المدرية العامة للتوجيه المعنوي، قيادة الجيش العربي الأردني / منشورات، محاضرات من مجلس النواب الأردني

٣٠. مصطفى، أمين (١٩٩٤)، الاتصالات السرية العربية الصهيونية ١٩١٨-١٩٩٣، دار الوسيلة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١.

٣١. منشورات أمانة عمان الكبرى، عمان عاصمة الأردن، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٨٨.

٣٢. منشورات من مجلس الأمة الأردني، تاريخ البرلمان الأردني من ١٩٢٣ وحتى ١٩٤٦.

٣٣. الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ط ١، ١٩٨٤، دمشق.

٣٤. موسى، سليمان (١٩٦٦)، الثورة العربية الكبرى، وثائق ومستندات، دار الثقافة والفنون.

٣٥. موسى، سليمان (١٩٩٠)، امارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، ط١، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق عثمانية.

٣٦. الموسى، سليمان (١٩٩٢)، **الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى**، ط٢، لجنة تاريخ الأردن، عمان.

٣٧. الموسى، سليمان والماضي، منيب (١٩٨٨)، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، ط٢، مكتبة المحتسب، عمان.

٣٨. نصيرات، سليمان حسين (١٩٩٧)، الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي، عمان، وزارة الثقافة.

٣٩. الوثائق الأردنية (١٩٩٩)، **الوزارات الأردنية (١٩٢١-١٩٩٩م)**، دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

ثانياً: الدراسات والأبحاث:

١. اندرسون، بيتي (٢٠٠٣)، **الحوافر الاجتماعية – الاقتصادية للتغير السياسي في الأردن.**(دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، مؤلف جماعي، مركز الأردن الجديد للدراسات، أمانة عمان الكبرى، البنك الأهلي الأردني، عمان.

٢. الحوراني، هاني (٢٠٠٣) .**الدولة وتشكل النخب في شرقي الأردن الانتدابية (١٩٢١-١٩٤٦)** من : (مؤلف جماعي، دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، أمانة عمان الكبرى) مركز الأردن الجديد للدراسات،البنك الأهلي الأردني.

٣. النهضة العربية الكبرى (١٩٨٩)، دراسات وأبحاث مجموعة باحثين، ط١، المطابع العسكرية، عمان، ص ٨٠.

ثالثاً: الجرائد والمجلات:

١. الجمعاني، ضافي (٢٠١٣)، كيف يمكن مواجهة المخاطر التي تحدق بالأردن وفلسطين، جريدة القدس، كاتب وسياسي أردني.

٢. الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، عمان الأربعاء ١٢ آذار سنة ١٩٣٠، مجلس الأمة، الرقم التسلسلي ٤٥٤، الجلسة المنعقدة في ١٩٣٠/٣/٩ للدورة الفوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول.

٣. الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، ٢٩/آذار/ ١٩٣٠، مذكرات المجلس التشريعي، محضر الجلسة المنعقدة في ١٩٣٠/٣/٢٢ للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الأول، الجلسة السادسة.

٤. الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، العدد ٧٢، ١٩/كانون الثاني/ ١٩٣٢، محضر الجلسة الرابعة عشرة للدورة الاعتيادية الأولى للمجلس التشريعي الأردني الثاني المنعقدة بتاريخ ٤-١-١٩٣٢.

٥. الشرعة، إبراهيم (٢٠٠٢)، موقف القبائل البدوية من قافلة الحج الشامي في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد٢٩.

المراجع الأجنبية:

1. Ali Mahaftha (1967), Jordania British relation from the establishment of the Emirate up to the termination of the treaty (1921-1957). Dar Annahar Publisher. Beirut .

2. Klaifat, Riyadh Mofleh (2012), The British Resident in Transjordan and the Financial Administration in the Emirate Transjordan 1921-1928, Journal of Politics and Law; Vol. 5, Published by Canadian Center of Science and Education.

3. Mohammad Ahmad Assalah (1985), Administration in the Emirate of TransJordania (1921-1946) DAR Al Falhi Publisher and distribution, Irbid, Jordan.

4. The British Resident in Transjordan and the Financial Administration in the Emirate Transjordan 1921-1928. Journal of Politics and Law; Vol. 5, No. 4, (Canadian Center of Science and Education). 2012.

Abstract

This study aims to identify the financial crisis faced by the Governments of East Jordan (1921-1946) .

It seemed a simple historical researcher to this country since the dawn of time and try the old forces take control of the country because of its strategic importance in terms of location and then subjected to Jordan during the Muslim rule in first and then disregarded during Turkish rule until the first world war, Sharif Hussein Bin Ali's attempt to get rid of shed Turkish freedom and independence as Britain promises to the Arabs but quickly freed the country from Turkish oppression even in grip New colonists from britanine and French according to the Sykes Picot between France and Britain in 1916 where the two countries have shared the Ottoman Turkish and Arab attempts to escape the conventions of a tired of maintaining the rights of Arabs, including some national forces to call for a Syrian National Congress in 1921, the Conference declared the independence of Syria and its unity and swore allegiance to Faisal Bin Hussein Bin Ali constitutional monarch but ko'i screwing and colonialism, held an international conference between the allied powers in San Remo After the Syrian Conference a month and a half to declare intentions of Western disapproval in Arabic by Saudi Arabia and Syria divided into spheres of influence between France and Britain was to them by King Faisal of Syria's exit after the battle of maysalun and attempt to restore the Sharif Hussein Bin King in Syria when he sent his son, Crown Prince Abdullah Bin Hussein to join forces in the Levant and retrieve their stolen rights, strong national collectivity to meet Prince Abdullah bin Al-Hussein on meanings and asked him to come to Oman the founding nucleus of liberation of Syria French, responded to the request and travelled to Oman and connected on 2/3/1921 and was greeted by Jordanian tribal leaders had believed that the Savior of this country's enemies of the nation and it will be faithful to the Levant of neocolonialism imposed by Britain and

France to the people of the country against their ULI Britain that agreement national forces about Prince Abdullah bin Al-Hussein threat to their presence in the region ULI must placate the Arabs at the invitation of King Faisal Bin Hussein to visit London and there offered him political solutions The recognition of the independence of the Arabs in Iraq and the East of the Jordan which called for King Faisal for his father, King Hussein, his brother Crown Prince Abdullah asking them not to undertake any military action in Eastern Jordan until talks with Britain and Prince Abdullah bin Al Hussein received a message from his father asking him to meet with Mr. Weston sharshl Minister of British colonies in Jerusalem and received a Prince at the invitation of Herbert Samuel, British High Commissioner in Palestine with an invitation to interview Mr. Winston Churchill and Prince Abdullah with a set of characters Syrian and Palestinian in Jerusalem and met with Mister Churchill British wesiralmstamrat Conference called the Jerusalem Conference between 28-30/3/1921 Conference ended in agreement on, inter alia, lead to the establishment of a national Government in the East of the Jordan before the Prince and the belief in a little better than the loss of the whole of the surrounding circumstances are not conducive to the intransigence and the weakness of the Arabs and the Zionist neo-colonial position in the administration of the Principality in Eastern Jordan it was clear through the Conference The twelfth Zionist in karlsbar in 1921, the Conference concluded with the decision that the area east of the Jordan will be in the region of the British mandate.

Enter the text to translate here…